

## مسائل الدور في العبادات

### مسئلة

قال الأستاذ أبو منصور : قول الأصحاب إن النجاسات لا تطهر بشئ من المائعات سوى الماء ، لأن وقوع التطهير بها يؤدي إلى وقوع التنجيس بها ، لأن أبا حنيفة وافق على أن الخلل اذا غسل به شئ نجس ، صار الخلل نجسا ؛

### مسئلة

متطهران : وجد بينهما ريح ، شك كل واحد منهما في وجوده منه ، فلكل أن يصلي مفردا أو إماما ، وليس لأحدهما أن يقتدى بالآخر لأننا لو صححنا اقتداءه به مع الحدث جعلنا إمامه طاهرا ، وإذا كان الإمام طاهرا ، تعين الحدث في المأموم ، لأن أحدهما محدث ، وإذا صار محدثا لم يصح اقتداؤه مع الحدث .  
فكان في صحة الاقتداء فساده ، وكذلك مسألة الاناءين وأشباهها ؛

### مسئلة

بها إمام الجمعة وعلم أنه إن سجد للسهو خرج الوقت لا يسجد لأن تصحيح مسجود السهو حينئذ يؤدي إلى إبطاله ، لأن الجمعة تبطل بخروج وقتها ؛  
وإذا بطلت : بطل سجود السهو ؛

### مسئلة

من دخل الحرم من غير إحرام ، لا يلزمه القضاء لأن لزومه يؤدي إلى إسقاط لزومه ؛  
لأننا إذا أزمناه القضاء ، وجب عليه دخول الحرم ، فيلزمه إحرام مختص به ، فيقع ما أحرم به عنه لاعن القضاء ، فكان إيجابه ، يؤدي إلى إسقاطه ؛  
ذكر هذه المسائل : الأستاذ أبو منصور في كتابه ؛

### مسئلة

في أمثلة من الدور الحكي

لو أذن له بده : أن يتزوج بلف ، وضمن السيد الألف ثم باع العبد من الزوجة قبل اللخول بتلك الألف بعينها لم يصح البيع .  
لأننا لو صححنا البيع ملكته ، وإذا ملكته بطل النكاح ، وإذا بطل النكاح من قبلها سقط المهر ، وإذا سقط المهر : بطل الثمن ، وإذا بطل الثمن المعقود عليه لم يبيعه بطل البيع ففي إجازة البيع لإبطاله ؛

قال أبو علي الزجاجي : ولهذه المسئلة نظائر كثيرة :

منها : لو شهد رجلان على رجل أنه أعتق عبديه : سألما وغانما ، فحكم بعتقهما ثم شهدا بفسق الشاهدين لم يقبل لأنها لو قبلت عادا رقيقين وإذا عادا رقيقين بطلت شهادتهما فقبول شهادتهما : يؤدي إلى إبطالها ، فأبطلناها :

ومنها : لو مات وخلفت ابنا وعبدين ، قيمتهما ألف فأعتقهما الابن فشهدا على الميت بألف دينار لم تقبل شهادتهما ، لأنها لو قبلت عادا رقيقين ، فيكون في إجازة شهادتهما إبطالها :

منها : لو مات عن أخ وعبدين ، فأعتقهما الأخ ، فشهدا بآب للميت ، لم تقبل ، لما ذكره :

ومنها : لو زوج أمته من عبد ، وأعتقها في مرضه بعد قبض مهرها قبل الدخول ، ولا يخرج من الثلث إلا بضم المهر إلى التركة ، فلا يثبت لها خيار العتق لأنه لو ثبت وجب رد المهر ، فلا يخرج كلها من الثلث ، فلا تعتق كلها وإذا رق بعضها ، فلا خيار لها ففي إثبات الخيار لها إبطاله :

ومنها : لو قال لأمته : إن زوجتك فأنت حرة ، فزوجها ، لم تعتق لأن في عتقها إبطاله ، لأننا لو قلنا بعتقها في ذلك اليوم بطل تزويجها ، وإذا بطل تزويجها بطل عتقها ، فثبت النكاح ولاعتق :

قلت : ونظيرها ما لو قال ، إن بعثك فأنت حرة ،  
ومنها : لو ادعى المقلوب بلوغ القاذف وأنكر ولا بينة ، لم يحلف القاذف أنه غير بالغ لأن في الحكم بيمينته إبطالها ، إذ اليمين من غير البالغ لا يعتد بها :  
ومنها : لو دفع إلى رجل زكاة فاستغنى بها ، لم يسترجع منه لأن الاسترجاع منه يوجب دفعها ثانيا ، لأنه يصير فقيرا بالاسترجاع .

قال الزجاجي : والأصل في هذه المسائل كلها قوله تعالى (ولا تكونوا كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا) فعبر من نقض شيئا بعد أن أنبته ، فدل على أن كل ما أدى إثباته إلى نقضه باطل :

### القول في المدالة

حدها الأصحاب : بأنها ملكة ، أى هيئة راسخة في النفس تمنع من اقرار كبيرة أو صغيرة دالة على الخسة أو مباح يحل بالمروءة ،  
وهذه أحسن عبارة في حدها :  
وأضعفها قول من قال : اجتناب الكبائر والإصرار على الصغائر :

لأن مجرد الاجتناب من غير أن تكون عنده ملكة ، وقوة تردعه عن الوقوع فيما يهواه  
غير كاف في صدق العدالة ؛  
ولأن التعبير بالكبائر بلفظ الجمع يوهم أن ارتكاب الكبيرة الواحدة لا يضر وليس  
كذلك ؛

ولأن الإصرار على الصغائر من جملة الكبائر ، فذكره في الحد تكرار ؛  
ولأن صغائر الخسة وذرائل المباحات خارج عنه مع اعتباره ؛  
قال في الروضة : وهل الإصرار السالب للعدالة ، المداومة على نوع من الصغائر ، أم  
الإكثار من الصغائر ، سواء كانت من نوع أو أنواع ؟ فيه وجهان ؛  
يوافق الثاني قول الجمهور : من غلبت طاعاته معاصية كان عدلا ، وعكسه فاسق ؛  
ولفظ الشافعي في المختصر يوافقه ؛  
فعل هذا لا تضر المداومة على نوع من الصغائر إذا غلبت الطاعة ؛  
وعلى الأول : تضر ؛

واعترضه في المطلب : بأن مقتضاه أن مداومة النوع الواحد تضر على الوجهين ؛  
أما على الأول : فظاهر ، وأما على الثاني : فلأنه في ضمن حكايته ، قال : إن  
الإكثار من نوع واحد كالاكثار من الأنواع ، وحينئذ : لا يجسن معه التفصيل  
نعم : يظهر أثرها فيما لو أتى بأنواع من الصغائر ؛  
إن قلنا بالأول : لم يضر لمشقة كف النفس عنه ، وهو ما حكاها في الإبانة ؛  
وإن قلنا بالثاني : ضر ؛  
وتبعه في المهمات وقال : يدل على ما ذكرناه ، أنه خالفت المذكور هنا ؛  
وجزم في الكلام على الأولياء ، وفي الرضاع : بأن المداومة على النوع الواحد تصيره  
كبيرة ؛

وأجاب البلقيني : بأن الاكثار من النوع الواحد غير المداومة ، فإن المراد بالأكثرية  
التي تغلب بها معاصيه على طاعته ، وهذا غير المداومة ؛  
فالمراد على الثاني : إنما هو الغلبة لا المداومة ؛  
والرجوع في الغلبة إلى العرف ، فإنه يمكن أن يراد مدة العمر ، فالمستقبل لا يدخل فيه  
ذلك ، وكذا ما ذهب بالتوبة وغيرها .

### تمييز الكبائر من الصغائر

اضطرب في حد الكبيرة ، حتى قال ابن عبد السلام : لم أفقت لما على ضابط ، يعني  
سائلا من الاعتراض ؛

وعند إمام الحرمين عن جدّها إلى حد السالب للعدالة ،  
فقال « كل جريمة تؤذّن بقسلة اكتراث مرتكبها بالدين ، ورقة الديانة ، قهي مبطلّة  
للعدالة »

وكل جريمة لا تؤذّن بذلك ، بل تنفي حسن الظن بصاحبها لانحبط العدالة ،  
قال : وهذا أحسن ما يميز به أحد الضدين من الآخر ،  
وأما حصر الكبائر بالعد ، فلا يمكن استيفاؤه ،  
فقد أخرج عبد الرزاق في تفسيره : قال أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه ، قيل  
لابن عباس « الكبائر سبع ؟ قال : هي إلى السبعين أقرب » ،  
وفي رواية عند ابن أبي حاتم « هي إلى السبعمائة أقرب » ،  
وأكثر من رأيه عندهما : الشيخ تاج الدين السبكي في جمع الجوامع ،  
فلورد منها خمسة وثلاثين كبيرة ، أكثرها في الروضة وأصلها ،  
وقد أوردتها نظماً في ثمانية أبيات ، لاحشوفها فقلت :

كالقتل والزنا وشرب الخمر	ومطلق المسكر ثم السحر
والقذف والواط ثم الفطر	ويأس رحمة وأمن المكر
والغصب والسرقه والشهادة	بالبزور والرشوة والقيادة
منع زكاة وديانة فرار	خيانة في الكيل والوزن ظهار
نميمة كتم شهادة يمين	فاجرة على نيينا يمين
وسب صحبه وضرب المسلم	سعاية عق وقطع الرحم
حرابة تقديمه الصلاة أو	تأخيرها ومالك أيتام رأوا
وأكل خنزير وميت والربا	والغل أو صغيرة قد واظبا

قلت : زاد في الروضة ، نسيان القرآن والوطء في الخيض ،  
نقله المحاملي عن نص الشافعي ،

وزاد صاحب العدة : إحراق الحيوان وامتناعها من زوجها بلا سبب ، وترك الأمر  
بالمعروف ، والنهي عن المنكر مع القدرة .  
وزاد العلائي في قواعده : عدم التنزه من البول ، والتقرب بعد الهجرة ، والإضرار  
في الوصية ، ومنع ابن السبيل فضل الماء لوزودها في الحديد والشرب في آنية الذهب ،  
والفضة لتتوعد عليه بالنار ،

ما يشترط فيه العدالة وما لا يشترط

قال العلائي : مدار هذه القاعدة على القاعدة المشهورة في أصول الفقه « إن المصالح  
للعتبرة إما في محل الضرورات أو في محل الحاجات أو في محل الثبات ، وإما مستغنى عنها

بالكلية ، إما لعدم اعتبارها أو لقيام غيرها مقامها ،

وبيان هذا :

أن اشتراط العدالة في صحة التصرف مصلحة لحصول الضبط بها عن الخيانة والكذب والتقصير ، إذ الفاسق ليس له وازع ديني ، فلا يوثق به ، فاشتراط العدالة في الشهادة والرواية في عمل الضرورات ، لأن الضرورة تدعو إلى حفظ الشريعة في نقلها وصونها عن الكلب :

وكذلك في الفتوى أيضا لصون الأحكام ، ولحفظ دماء الناس وأمورهم وأبضاعهم ، وأعراضهم عن الضياع ، فلو قبل فيها قول الفسقة ومن لا يوثق به لضاعت ، وكذلك في الولايات على الغير ، كالإمامة الكبرى والقضاء ، وأمانة الحكم والوصاية ومباشرة الأوقاف ، والسعاية في الصدقات وما أشبه ذلك لما في الاعتماد على الفاسق في شيء منها من الضرر العظيم :

وأما محل الحاجات : ففي مثل تصرفات الآباء والأجداد لأبنائهم .  
ومنهم من طرد فيه الخلاف الآتي في النكاح والمؤذن المنصوب لاعتقاد الناس على قوله في دخول الأوقات .

إذ لو كان غير موثوق به ، لحصل الخلل في إيقاع الصلوات في غير أوقاتها ،  
وأما محل التمتات : فكإمامة الصلوات ، ولذلك لم يشترط فيها العدالة بلا خلاف عندنا إذ ليس فيها توقع خلل بالنسبة إلى المصابين خلفه ، لأن توهم قلة مبالاته بالطهارة عن الحدث وانحيت نادر في الفساق :

وكذلك ولاية القريب على قريبه الميت في التجهيز والتقدم على الصلاة لأن فرط شفقة القريب ، وكثرة حزنه تبعثه على الاحتياط في ذلك ، وقوة التضرع في الدعاء له ، فالعدالة فيه من التمتات :

وأما المستغنى عنه بالكلية ، لعدم الحاجة إليه ، فكالاتقرار لأن طبع الإنسان يزعه عن أن يقر على نفسه بما يقتضى قتلا ، أو قطعا ، أو تغريم مال ، فقبل من البر والفاجر ، اكتفاء بالوازع الطبيعي :

ولهذا يقبل إقرار العبد بما يقتضى القصاص دون ما يوجب المال ، لأن طبعه يزعه عن إضرار نفسه بخلاف إضرار سيده :

والذي يقوم غيره مقامه : التوكيل والإيداع من المالك ، فان نظره لنفسه قائم مقام نظر الشرع له في الاحتياط :

فيجوز له أن يوكل الفاسق ويودع عنده ، لأن طبع المالك يزعه عن إتلاف ماله بالتفريط :

ولذلك لو كان موكلا أو مودعا في مال الغير، وجب عليه الاحتياط بالوازع الشرعي ۞

وهذه فروع اختلف فيها

الأول: ولاية النكاح

وفيها : ثلاثة عشر طريقا ۞

أشهرها : في اشتراط العدالة : فيها قولان ۞ أحدهما : نعم ۞ فلا يلي الفاسق : كسائر الولايات ، ولأنه لا يؤمن أن يضعها عند فاسق مثله ۞

والثاني : لا ، لأن الأولين لم يمتنعوا الفسقة من تزويج بناتهم ۞

الطريق الثاني : يلي قطعا ۞

الثالث : لا يلي قطعا ۞

الرابع : يلي المجر دون غيره ، لأنه أكمل شفقة ۞

الخامس : عكسه : لأن المجر يستقل بالنكاح ، فربما وضعها عند فاسق ، بخلاف

غيره : فتتظر هي لنفسها ، وتأذن ۞

السادس : يلي ، إن فسق بغير شرب الخمر ۞ بخلاف ما إذا كان به ، لاختلال

نظره ۞

السابع : يلي المستتر دون المعلن ۞

الثامن : يلي الغيور ، دون غيره ۞

التاسع : يلي ، إن لم يحجر عليه ۞

العاشر : يلي إن كان الإمام الأعظم قطعا ۞ وإلا فقولان ۞

الحادي عشر : يلي - إن كان الإمام - نساء المسلمين ، لاموليائه ۞

الثاني عشر : يلي ، إن كان بحيث لو سلبناه الولاية انتقلت إلى حاكم مثله ، وإلا فلا ۞

قاله الغزالي ، واستحسنه النووي ۞

الثالث عشر : - قاله في البحر - يلي ابنته ، ولا يقبل النكاح لابنته ۞

الفرع الثاني : الاجتهاد

قيل : العدالة ركض فيه ۞ والأصح : لا ، بل هي شرط لقبول إيجابه ، حتى يجب

عليه الأخذ بقول نفسه ۞

ما يشترط فيه العدالة الباطنة ، ومالا

فيه فروع

منها : أتى ابن الصلاح : أن الشاهد بالرشد لا يجب عليه معرفة عدالة المشهود له

باطنا ، بل يكفي العدالة ظاهرا ۞

ومنها : شهود النكاح ، يكفي أن يكونوا مستورين : ولا يشترط فيهم معرفة العدالة الباطنة على الصحيح ، لأن النكاح ينقذ بين أوساط الناس : ومن يشق عليه البحث عنها فاكفى بالعدالة الظاهرة ، ولهذا لا يكفي بها لو أرتد إيثاته عند حاكم ، أو كان العاقد الحاكم كما جزم به ابن الصلاح :

ومنها : الرواية ، والأصح فيها قبول المستور ، كما صححه في شرح المهذب وغيره :

ومنها : ولي النكاح ، والأب في مال ولده لا يشترط فيهما العدالة الباطنة .

ومنها : المفتى لا يشترط ( فيه العدالة الباطنة ) :

ومنها : من له الحضنة :

ومنها : مافي فتاوى السبكي : أن الناظر من جهة الواقف . هل يشترط فيه العدالة الباطنة كالناظر من جهة القاضي ، أو تكفى فيه العدالة المحوزة لتصرف الأب في مال ولده ؟ محتمل : والظاهر : الثاني :

وإذا حكم له الحاكم بالنظر : هل يتوقف على ثبوت عدالته الباطنة ، أو تكفى عدالته الظاهرة ؟ محتمل : ويتجه أن يكون كالأب إذا باع شيئاً وأراد إثباته عند الحاكم : وما عدا ذلك يشترط فيه العدالة الباطنة جزماً .

### تنبيه

في المراد بالمستور أوجه :

أحدها : أنه من عرفت عدالته ظاهراً لا باطناً ، وهو الذي صححه النووي :

الثاني : أنه من علم إسلامه ، ولم يعلم فسقه ، وهو الذي يجتهه الرافعي ، ونقله الروياني عن النص ، وصوبه في المهمات :

وقال السبكي : إنه الذي يظهر من كلام الأكثرين ترجيحه :

الثالث : أنه من عرفت عدالته باطناً في الماضي ، وشك فيها وقت العقد

فيستصحب :

وهذا ما صححه السبكي :

### ما يشترط فيه العدد ، ومالا

اتفقوا على قبول الواحد في نجاسة الماء ، ونحوه ، وفي دخول وقت الصلاة ، وفي

الهدية والإذن في دخول الدار :

ونقل ابن حزم : إجماع الأمة على قبول قول المرأة الواحدة في إهداء الزوجة لزوجها

ليلة الزفاف ، مع أنه إخباز عن تعيين مهاج جزئي لجزئي : فكان مقتضاه : أن لا يقبل

في مثله :

لكن اعتضد هذا بالقرينة المستمرة عادة: أن التدليس لا يخل في مثل هذا ، ويملك على الزوج غير زوجته :

## وهذه فروع جرى فيها خلاف الأول

الشهادة ، ولا خلاف عندنا في اشتراط العدد فيها: إلا في هلال رمضان : ففيه قولان أصحهما عدم اشتراطه ، وقبول الواحد فيه :  
واختلفت على هذا : هل هو جاز مجرى الشهادة ، أو الرواية ؟ قولان : أصحهما :  
الأول :

وينبئ عليهما قبول المرأة ، والعبد فيه ، والمستور ، والإتيان بلفظ الشهادة ،  
والاكتفاء فيه بالواحد عن الواحد .  
والأصح في الكل : مراعاة حكم الشهادة ، إلا في المستور ،  
وحيث قبل الواحد ، فذلك في الصوم ، وصلاة التراويح : دون حلول الآجال ،  
والتعميمات وانقضاء العدد :

ونظير ذلك : لو شهد واحد بإسلام ذمي مات ، قبل في وجوب الصلاة عليه على الأرجح دون إرث قريبه المسلم ، ومنع قريبه الكافر اتفاقا .  
ونظيره أيضا : لو شهد بعد الغروب يوم الثلاثاء برؤية الهلال الليلة الماضية : لم تقبل هذه الشهادة ، إذ لا فائدة لها ، إلا تفويت صلاة العبد :  
نعم : تقبل في الآجال ، والتعليقات ، ونحوها :

## الثاني

الرواية ، والجمهور على عدم اشتراط العدد فيها :  
ومنهم : من شرط رواية اثنين ، وقيل أربعة :  
وقد ذكرت حجج ذلك ، وردها في شرح التقريب ، والتيسير مبسوطا ،

## الثالث

الحارص ، وفيه قولان :  
أصحهما : الاكتفاء بالواحد ، تشبيها بالحكم :  
والثاني : غلب جانب الشهادة :  
وفي وجه ثالث : إن حرص على محجور ، أو غائب : شرط اثنان ، وإلا فلا :  
وعلى الأول : الأصح : اشتراط حرته وذكرته ، كما في هلال رمضان :

### الرابع

القائم : وفيه قولان ، تردده أيضا بين الحاكم والشاهد : والأصح : يكفى واحد ،

### الخامس

المقوم : ويشترط فيه العدد ، بلا خلاف عندنا ، لأن التقوم شهادة محضة ، وما لا يخلقه بالحاكم :

### السادس

القائم : وفيه خلاف ، تردده بين الرواية والشهادة :  
والأصح : الاكتفاء بالواحد تغليبا لشبه الرواية ، لأنه منتصب انحصاريا عاما ، لإلحاق النسب :

### السابع

المرجم كلام الخصوم للقاضي ، والمذهب : اشتراط العدد فيه :

### الثامن

المسمع ، إذا كان القاضي أصم :  
والأصح اشتراط العدد فيه :  
والثاني : غلب جانب الرواية ،  
والثالث : إن كان الخصمان أصميين أيضا : اشترط ، وإلا فلا ،  
وأما إسماع الخصوم كلام القاضي ، وما يقوله الخصم : فجزم القفال بأنه لا حاجة فيه إلى العدد ، وكأنه اعتبره رواية فقط :

### التاسع

المعرف : ذكر الرافعي في الوكالة فيما إذا ادعى الوكيل لموكله الغائب ، وهو غير معروف أن العبادي قال : لا بد وأن يعرف بالموكل شاهدان يعرفهما القاضي ، ويتفق بهما :

قال : هذه عبارة العبادي ، والذي قاله العراقيون : أنه لا بد من إقامة البينة على أن فلان بن فلان وكله .

وقال القاضي أبو سعد في شرح مختصر العبادي : يمكن أن يكفى بمعرف واحد إذا كان موثوقا به ، كما ذكر الشيخ أبو محمد : أن تعريفه في تحمل الشهادة عليها ، يحصل بمعرف واحد ، لأنه إخبار وليس بشهادة :

### العاشر

بعث الحكم عند الشقاق : هل يجوز أن يكون واحدا ؟ فيه وجهان :  
اختار ابن كنج : المنع ، لظاهر الآية :  
قال الرافعي : ويشبه أن يقال : إن جعلناه تحكما لم يشترط فيه العدد ، أو توكيلا  
فكذلك ، إلا في الخلع فيكون على الخلاف في تولي الواحد طرفي العقد :

### الحادي عشر

اختلف المتبايعان في صفة : هل هي عيب ؟ :  
قال في التهذيب : يرجع إلى قول واحد من أهل الخبرة بأنه عيب يثبت به الرد ،  
واعتر صاحب التتمة شهادة اثنين ، لقوة شبهه بالشهادة ، كالتقويم :  
ولو اختلف الزوجان في قرحة . هل هي جدام ؟ أو في بياض . هل هو برص ؟ اشترط فيه :  
شهادة شاهدين عالين بالطب :  
كذا جزم به في أصل الروضة ، في النكاح :

### الثاني عشر

في الرجوع إلى قول الطيب ، وذلك في مواضع :  
أحدها : في الماء المشمس على الوجه القائل بمراجعة أهل الطب :  
قال في البيان إن قال طبيبان إنه يورث البرص كره ، وإلا فلا :  
قال في شرح المهذب : واشترط طبيبين ضعيف : بل يكفي واحد ، فانه من  
باب الإخبار :

ثانها : اعتماده في المرض المبيح للتميم ، والذي قطع به الجمهور ، أنه يكفي قول طبيب  
واحد :

وفي وجه : لا بد من اثنين :

وفي ثالث : يجوز اعتماد العبد والمرأة .

وفي رابع : والفاسق والمراهق :

وفي خامس : والكافر :

ثالثها : اعتماده في كون المرض مخوفا في الوصية :

قال الرافعي : لا بد فيه من الإسلام والبلوغ والعدالة والحرية والعدد :

قال : ولا يبعد جريان الخلاف الذي في التيمم هنا .

وقال النووي : المذهب الجزم باشتراط العدد وغيره ، لأنه يتعلق به حقوق آدميين

من الووثة والموصى لهم ، فاشترط فيه شروط الشهادة بغيره بخلاف الرضوء فانه حتى الله وله بدل

رابعها : اعتماده في أن المجنون يتلعه الزويج ، وكلنا المجنونة ،  
وعبارة الشرح ، والروضه تقضى اشتراط العدد ، وحيث قالوا عند إشارة الاطباء  
وفي موضع أرباب الطب :

وعبارة الشامل : إذا قال أهل الطب :

قال العلائي : ولم أجد أحدا تعرض للاكتفاء فيه بواحد ، ولا يبعد ؛ لأنه جار مجرى  
الإخبار ؛

### تذنيب

مقدرات الشريعة على أربعة أقسام .

أحدها : ما يمنع فيه الزيادة والنقصان ، كأعداد الركعات ، والحدود ، وفروض  
المواريث .

الثاني : ما لا يمنعها ، كالثلاث في الطهارة ؛

الثالث : ما يمنع الزيادة دون النقصان ، كخيار الشرط بثلاث وإمهال المرتد بثلاث .  
والقسم بين الزوجات بثلاث ؛

الرابع : عكسه كالثلاث في الاستنجاء ، والتسبيح في الرلوغ والطواف والخمس في  
الرضاع ؛ والنجوم في الكتابة ونصب الزكاة والشهادة والسرقة .

### تذنيب

المقدرات أربعة أقسام

أحدها : ما هو تقرب قطعا ، كسحق الرقيق الموكل في شرائه أو المسلم فيه ، حتى لو  
شرط التحديد ، بطل العقد ؛

الثاني : ما هو تحديد قطعا ، كتقدير مدة الخلف ، وأحجار الاستنجاء ، وغسل ولوغ  
الكلب ، والأربعين في الجمعة ، ونصب الزكاة وأصنافها ، وسن الأضحية وآجال الزكاة  
والجزية والدية ؛ وتغريب الزاني وإنظار المولى ، والعين ومدة الرضاع ومقادير الحدود  
ونصاب السرقة ؛

الثالث : ما فيه خلاف ، والأصح أنه تقرب ، كتقدير القلتين بخمسمائة ، وسن  
الحيض بتسع والمسافة بين الصنيتين بثلاثة أذرع ، ومسافة القصر بثمانية وأربعين ميلا ؛  
الرابع : عكسه كتقدير الخمسة الأوسق بألف وستائة رطل بالبغدادى ؛

قال في شرح المهذب : وسبب تحديد ما ذكر أن هذه المقدرات منصوبة ولتقديرها  
حكمة ، فلا يسوغ مخالفتها ؛  
وأما المختلف فيه : فيشبه أن تقديره بالاجتهاد ، إذ لم يحىء نص صريح صحيح في ذلك  
وما قارب القدر ، فهو في المعنى مثله ؛

### تذنيب

قد يقدر الشيء بمجد ولا يباغ به الحد

من ذلك : العرايا بما دون خمسة أوسق ، والهدنة بما دون السنة والحكومة بما دون  
اللدية والرضخ بما دون السهم ، والتعزير بما دون الحد ، حتى لو عزر بالنقء لم يبلغ سنة ،  
والمتعة بما دون الشطر في رأى ، بناء على أنها بدل عنه ؛  
ومن ذلك : خاتم الفضة بما دون مثقال ، لقوله صلى الله عليه وسلم « اتحلته من ورق  
ولاتمه مثقالا » ؛

### تذنيب

أكثر عدد اعتبره الشرع الثلاثة ثم السبعة .

فاعتبرت الثلاثة في مسحات الاستنجاء والطهارة : وضوءا وغسلا ، ومدة الخلف  
للمسافر ، والعادات غالبا ومدة الخيار ، والقسم والإحداد على غير الزوج ، والطلاق  
والإقرار والأشهر في العدة ، وإمهال الزوجة للدخول ، والمرتد وتارك الصلاة إن  
أمهلناها ، وتسييحات الركوع والسجود ، وشهادة الأصابع في رأى الفوراني والمتولى ،  
والعدد الذين يحضرون بيعة الامام في رأى .

واعتبرت السبعة : في غسل الولوغ وتكبيرات العيد في الركعة الأولى ، والخطبة الثانية  
وأشواط الطواف والسعى ، ومن التمييز ، والأمر بالصلاة والصوم ؛  
واعتبر الاثنان في الجماعة والشهادة غالبا ؛

واعتبرت الأربعة : في عدد المنكوحات ، وشهادة الزنا واللواط ، وإتيان البيعة  
والعدد الذين يحضرون البيعة في رأى .

والخمسة : في تكبيرات العيد في الركعة الثانية ، وأول نصاب الأبل ، والعدد الذين  
يحضرون البيعة في رأى ؛

والسبعة : في تكبيرات العيد في الخطبة الأولى ، ومن الخيف والانزال ؛  
والعشرة : في سن الضرب على ترك الصلاة ؛  
والثلاثون : في أول نصاب البقر ؛

والأربعون : في العدد الذي تنعقد به الجمعة ، وللمدين يحضرون البيعة على رأى ،  
وأول نصاب الغم .  
والسبعون : في الخطوات للاستبراء ،  
والمائة : في الدية ؛

### صا ب ط

ليس لنا موضع يعتبر فيه حضور أربعين كاملين إلا الجمعة ، والعدد الذين يبايعون  
الإمام على رأى ؛

### القول

#### في الأداء والقضاء والاعادة والتعجيل

العبادة : إن لم يكن لها وقت محدود الطرفين ، لم توصف بأداء ولا قضاء ولا تعجيل  
كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ورد المغصوب والتوبة من الذنوب ، وإن أتم المؤخر  
لها عن المبادرة إليه .

فلو تداركه بعد ذلك : لا يسمى قضاء ؛

وإن كان : فلما أن يقع في الوقت أو قبله أو بعده ؛

والثاني : التعجيل .

والثالث : القضاء .

والأول : إن لم يسبق لهعلها مرة أخرى ، فالأداء ، وإلا فالإعادة ؛

#### ما يوصف بالأداء والقضاء وما لا

#### فيه فروغ

#### الأول

الوضوء والغسل : يوصفان بالأداء .

وتردد القاضي أبو الطيب في وصفهما بالقضاء ؛

ولم يقف ابن الرفعة على نقل في ذلك ، فقال : يمكن وصف الوضوء بالقضاء تبعاً

للمصلاة .

وصوره : بما إذا خرج الوقت ولم يتوضأ ولم يصل ؛

فلو توضأ بعد الوقت سمي قضاء ؛

ويقوى ذلك ، إذا قلنا يجب الوضوء بدخول الصلاة ؛

قيل : وفائدة ذلك تظهر في لابس حفت أحدث ولم يمسخ ، وخرج وقت الصلاة ، ثم سافر ، صار الوضوء قضاء عن المسح الواجب في الحضر ، فلا يمسخ إلا مسح مقيم ، كما قاله أبو إسحاق لمن فاتته صلاة في الحضر ، فقضاها في السفر فإنه يتم ؟  
والجمهور منعوا ذلك وقالوا : يمسخ ثلاثا :  
وفرقوا بأن الوضوء لم يستقر في الذمة بخلاف الصلاة ؛  
وعلى هذا ، فالمراد بأداء الوضوء : الإيقاع ، لا المقابل للقضاء ؛

### الثاني

الأذان ، هل يوصف بالأداء أو القضاء ؟ لم أر من تعرض له ؛  
وينبغي أن يقال : إن قلنا الأذان للوقت ، ففعله بعده للمقضية قضاء ، فيوصف بهما وإن قلنا : للصلاة ، وهو التقديم المعتمد فلا ؛

### الثالث والرابع والخامس

الصلوات الخمس وصوم رمضان ، والحج والعمرة ، كلها توصف بالأداء والقضاء  
فان قيل : وقت الحج والعمرة ، العمر كله فكيف يوصف بالقضاء إذا شرع فيه ، ثم أفسده ؟  
فالجواب : أنه تضيق بالشروع فيه ؛  
ونظيره قول القاضي حسين والمتولي والرويانى : لو أفسد الصلاة صارت قضاء ، وإن أوقعها في الوقت ، لأن الخروج منها لا يجوز ، فيلزم فوات وقت الإجماع بها ، نقله الأستوى ساكتا عليه ؛  
لكن ضعفه البلقيني وقال : يلزم عليه أنه لو وقع ذلك في الجمعة لم تعد لأنها لا تقضى وذلك ممنوع ؛

### السادس

النوافل المؤتة ، كلها توصف بهما ؛

### السابع

صلاة الجمعة توصف بالأداء ، لا بالقضاء ؛

### الثامن

للصلاة التي لها سبب ، لا توصف بالقضاء ؛

## التاسع

صلاة الجنائزة ، لم أر من تعرض لها ٥  
والظاهر أنها توصفت بالأداء ، وبالقضاء إذا دفن قبلها فصل على القبر ، لأنها لو كانت  
حيث أداء لم يحرم التأخير إليه وهو حرام ، فدل على أن لها وقتا محلودا ٥

## العاشر

الرى : إذا ترك رى يوم تداركه في باقي الأيام ، وهل هو أداء أو قضاء ؟ فيه قولان :  
أحدهما : قضاء لمجاوزته الوقت المضروب له ٥

وأظهرهما : أداء ، لأن صحته مؤقتة بوقت محلود ، والقضاء : ليس كذلك .  
وعلى هذا : لا يجوز تداركه ليلا ، ولا قبل الزوال ، لأنه لم يشرع في ذلك الوقت

وى :

ويجوز تأخير رى يوم ويومين ، ليفعله مع ما بعده ، وتقديم اليوم الثاني والثالث مع  
اليوم الأول ٥

ويجب الترتيب بين المتروك ورى اليوم ٥

وعلى الأول : يكون الأمر بخلاف ذلك ٥

هكذا فرغ الرافعى ٥

وجزم في الشرح الصغير بتصحيحه ، أعنى منع التدارك ليلا وقبل الزوال ، وجواز

التقديم والتأخير ٥

وصحح النووي : الجواز ليلا ، وقبل الزوال ومنع التقديم ، وعدم وجوب الترتيب

إذا تداركه قبل الزوال ٥

## الحادى عشر

كفارة المظاهر تصير قضاء إذا جامع قبل إخراجها ، نص عليه الشافعى ٥

## الثانى عشر

زكاة اللطر ، إذا أخرها عن يوم العيد صارت قضاء ٥

والحاصل : أن ماله وقت محلود ، يوصف بالأداء والقضاء إلا الجمعة ، وما لا فلا

ومن هنا علم فساد قول صاحب المعايأة : كل صلاة تقوت في زمن الحيض لا تقضى

إلا في مسألة ويهى : ركعتا الطواف لأنها لا تتكرر بخلاف سائر الصلوات لأن ذلك لا يسمى

قضاء ، إذ القضاء : إنما يدخل المؤقت ، وهاتان الركعتان لا يفوتان أبدا مادام حيا ٥

نعم يتصور فضاؤها في صورة الحج عن الميت - إن سلم أيضا - أن فعلهما يسمى قضاء

### تنبيه

مع المشكل قول الأصحاب : يدخل وقت الرواتب قبل الفرض بدخول وقت الفرض  
وهله بفعله ، ويخرج النوعان بخروج وقت الفرض :  
ووجه الإشكال : الحكم على الراتبة الهمدية بخروج وقتها ، بخروج وقت الفرض :  
وذلك شامل لما إذا فعل الفرض ، ولما إذا لم يفعل ، مع أن الوقت في الصورة الثانية  
لم يدخل بعد ، فكيف يقال بخروجه وبصيرورتها قضاء ؟  
وأقرب ما يجاب به أن يقال : إن وقتها يدخل بوقت الفرض وفعله شرط لصحتها .

### قاعدة

كل عبادة مؤقتة فالأفضل تعجيلها أول الوقت ، إلا في صور :  
الظهر في شدة الحر ، حيث يسن الإبراد :  
وصلاة الضحى أول وقتها طلوع الشمس ، ويسن تأخيرها لربح النهار :  
وصلاة العيدين : يسن تأخيرها لارتفاع الشمس :  
والفطرة : أول وقتها غروب شمس ليلة العيد ، ويسن تأخيرها ليومه :  
ورمي جمرة العقبة ، وطواف الإفاضة والحلق : كلها يدخل وقتها بنصف ليلة النحر .  
ويستحب تأخيرها ليوم النحر :  
وقلت في ذلك :

أول الوقت في العبادة أولى ما عدا سبعة ، أنا المستقرى  
فطرة والضحى وعيد وظهر والطواف الحلاق رمي النحر  
وإن شئت ، نقل بدك هذا البيت :  
الضحى العيد فطرة ثم ظهر حيث الإبراد سائغ بالحر  
وطواف الحجيج ثم حلاق بعد حج ورمي يوم النحر

### ضابط

ليس لنا قضاء بتأقت إلا في صور :  
أحدها : على رأى ضعيف - في الرواتب :  
قيل : يقضى فائتة النهار ، ما لم تغرب شمس . وفائتة الليل ، ما لم يطلع فجره .  
وقيل : كل تابع ما لم يصل فريضة مستقلة :  
وقيل : ما لم يدخل وقتها :  
الثاني : - على رأى أيضا - وهو الرمي ، لا يقضى إلا بالليل :  
الثالث : كفارة المظاهر إذا جامع قبل التكفير ، صارت قضاء :

ويجب أن يوقع القضاء قبل جماع آخر .  
الرابع : قضاء رمضان مؤقت بما قبل رمضان آخر .

### قاعدة

من العبادات : ما يقضى في جميع الأوقات ، كالصلاة والصوم :  
ومنها : ما لا يقضى إلا في وقت مخصوص ، كالحج :  
ومنها : ما يقضى على الفور ، كالحج والعمرة إذا فسدا ، والصلاة والصوم المتروكين  
عمدا :

وما يقضى على التراخي ، كالمتروكين بعذر .

### قاعدة

فيا يجب قضاؤه بعد فعله لئلا ، وما لا يجب  
قال في شرح المهذب : قال الأصحاب : الأعداء قسيان : عام ، ونادر :  
فالعام : لا قضاء معه ، والمشقة :  
ومنه : صلاة المريض قاعدا ، أو موميا ، أو ميمما ، والصلاة بالإيماء في شدة الخوف  
والتيمم في موضع ، يتلب فيه فقد الماء :  
والتادر : قسيان ، قسم يدوم غالبا ، وقسم لا يدوم :  
فالأول : كالاستحاضة ، وسلس البول ، والمذني ، ومن به جرح سائل ، أو رعايف  
دائم ، أو استرخت مقعدته : فدام خروج الحدث منه ، ومن أشبههم :  
فكلهم يصلون مع الحدث ، والنجس ، ولا يعيدون للمشقة والضرورة .  
والثاني نوعان :

نوع يأتي معناه بيدل للخلل ، ونوع لا يأتي .

فالأول : كمن تيمم في الحضر لعدم الماء ، أو للبرد مطلقا ، أو لتسيان الماء في رحله  
أو مع الجبيرة الموضوعة على غير طهر :  
والأصح في الكل : وجوب الإعادة .

ومنه من تيمم مع الجبيرة الموضوعة على طهر ، ولإعادة عليه ، في الأصح :  
قال في شرح المهذب ، ومن الأصحاب من جعل مسألة الجبيرة : من العذر العام .

وهو حسن :

والثاني : كمن لم يجد ماء ولا ترابا ، والزمن والمريض الذي لم يجد من يوضئه ، أو  
من يوجهه إلى القبلة ، والأعمى الذي لم يجد من يدلّه عليها ، ومن عليه نجاسة لا يعفى عنها  
ولا يقدر على إزالتها ، والمربوط على خشبة ومنه شد وثاقه ، والغريق ومن حول عن القبلة  
أو أكرهه على الصلاة مستديرا أو قاعدا .

فكل هؤلاء تجب عليهم الإعادة لندور هذه الأعداد؛  
وأما العارى : فالمنهـب أنه يتم الركوع والسجود ، ولا إعادة عليه ؛  
وقيل : يومئذ ، ويعيد ؛  
ومن خاف فوت الوقوف أو صلى العشاء : قيل : يصلى صلاة شدة الخوف ويعيد ،  
واختاره البلقيني ؛

صرح به العجلي ، كما نقله ابن الرفعة فى الكفاية ؛  
وقيل : لا يعيد ؛  
وقيل : يلزمه الاتمام ، ويفوت الوقوف ، وصححه الرافعى ؛  
وتيل : يبادر إلى الوقوف ، ويفوت الصلاة لأنها يجوز تأخيرها عن الوقت ، للجمع  
بمشقة السفر : ومشقة فوات الحج أصعب ، وهذا ما صححه النووي ؛

### قاعدة

الأصح : أن الغبرة بوقت القضاء ، دون الأداء ؛  
فيقضى الصلاة الليلية نهـارا سرا والنهـاية ليلا جهرا ؛  
ولو قضيت صلاة العيد فإن كان فى أيام التكبير ؛ فواضح أو بعد انقضائها لم يكبر  
فيها السبع والخمس ؛  
صرح به العجلي : كما نقله ابن الرفعة فى الكفاية ؛  
وليس لنا صلاة تقضى على غير هيئتها ، إلا فى هذه الصورة ؛  
ويشبه هذه القاعدة :

### قاعدة

الأصح : أن الغبرة فى الكفارات بوقت الأداء ، دون الوجوب ؛

### تنبيه

من المشكل قوله ، فى الروضة من زوالده : صلاة الصبح ، وإن كانت نهـارية ، فهى  
فى القضاء جهرية ، ولو قتها حكم الليل فى الجهـر ؛  
قال الأسنوى : قد فهم أكثر الناس هذا الكلام على غير ما هو عليه ، وعملوا به إلى  
أن يثبت لهم المراد منه ؛  
فأما قوله ( فهى فى القضاء جهرية ، ولو قتها حكم الليل فى الجهـر ) فقد توهموا منه  
أن الصبح تقضى بعد طلوع الشمس جهرا ، وليس كذلك : بل سرا على الصحيح ، كما  
هو القياس ؛  
وتقرير كلام الروضة : أن الصبح ، وإن كانت من صلوات النهار : فتحكمها حكم

الصلوات الجهرية إذا قضيت ، حتى يجهر فيها : بلا خلاف إن قضيت ليلا ، أو في وقت الصبح ، ويكون الأول مستثنى من قولهم : إن من قضى فائتة النهار بالليل ، ففي الجهر فيه وجهان :

والثاني من قولهم : إن من قضى فائتة النهار بالنهار ، يسر بلا خلاف ، وحتى يسر على الصحيح - إن قضاها بعد طلوع الشمس : فيكون ذلك مستثنى من قولهم : إن من قضى فائتة النهار بالنهار يسر ، بلا خلاف :

وتدبر في شرح المهذب بأوضح من عبارة الروضة ، فقال : صلاة الصبح وإن كانت نهارية ، فلها في القضاء في الجهر حكم الليلة :

وصرح في شرح مسلم : بأن الصبح إذا قضيت نهارا قضى سرا ، على الصحيح ، فوضح بهذا ما قرر به كلام الروضة :

وأما قوله : ولو قضاها في الجهر ، حتى يجهر : بلا خلاف إذا قضى فيه : المغرب ، والعشاء ، ويكون مستثنى من قولهم : إن من قضى فائتة الليل بالنهار ، يسر على الصحيح وكذلك إذا قضى فيها الصبح : كما تقدم ، وحتى يجهر على الصحيح إذا قضى فيه الظهر والعصر : فيكون مستثنى من قولهم : إذا قضى فائتة النهار ، يسر بلا خلاف ،

#### قاعدة

كل من وجب عليه شيء ، ففاته : لزمه قضاؤه ، استدرأ كما لمصلحته ، إلا في صور .

ومنها : من نذر صوم الدهر ، فانه إذا فاته منه شيء لا يتصور قضاؤه ، فلا يلزمه : ومنها : نفقة القريب إذا فاته ، لم يجب قضاؤها ،

ومنها : إذا نذر أن يصلي الصلوات في أوائل أوقاتها ، فأخر واحدة ، فصلها في آخر الوقت :

ومنها : إذا نذر أن يتصدق بالفاضل من قوته كل يوم : فأتلف الفاضل في يوم : لا غرم عليه ، لأن الفاضل عن قوته بعد ذلك مستحق التصديق به بالنذر ، لا بالغرم :

ومنها : إذا نذر أن يعتق كل عبد يملكه : فملك عبدا ، وأخر عتقهم ، حتى مات : لم يعتقوا بعد موته : لأنهم انتقلوا إلى ورثته :

ومنها : إذا نذر أن يجمع كل سنة من عمره ، ففاته من ذلك شيء :

ومنها : إذا دخل مكة بغير إحرام ، وقلنا بوجوبه ، فلا يمكن قضاؤه ، لأنه إذا خرج إلى الحل كان الثاني واجبا بالشرع ، لا بالقضاء :

ومنها : رد السلام إذا تركه ، لا يقضى ولا يثبت في الذمة :

ومنها : الفرار من الزحف ، لا قضاء فيه ، ولا كفارة :

ومنها : أيام الاستسقاء : إذا قلنا : إنها يجب صومها بأمر الإمام فقانت : فالذى يظهر : أنها لا تقضى ، لأنها ذات سبب ، وقد زال كصلاة الاستسقاء :  
ومنها : الجامع في رمضان ، إذا كفر على رأى مرجوح :

### ضابط

ليس لنا نفل مطلق يستحب قضاؤه ، إلا من شرع في نفل صلاة ، أو صوم ، ثم أفسده فإنه يستحب له قضاؤه ، كما ذكره الرافعى في باب صوم التطوع :

### ما يجوز تقديمه على الوقت ، ومالا

ضابطه : أن ما كان ماليا ، ووجب بسببين . جاز تقديمه على أحدهما : لاعليهما ، ولا ماله سبب واحد ، ولا ما كان بدنية :

فن ذلك :

الزكاة : يجوز تقديمها على الحول ، لاعلى ملك النصاب ، ولا على حولين في الأصح .

وزكاة الفطر : يجوز تقديمها من أول رمضان لاقبله ، على الصحيح :

وفدية الفطر : قال في شرح المهذب : لا يجوز للشيخ الهرم ، والحامل ، والمرضى

الذى لا يرجى برؤه : تقديم الفدية على رمضان ، ويجوز بعد طلوع الفجر عن ذلك اليوم وقبل الفجر أيضا على المذهب :

وقال الرويانى : فيه احتمالان :

وقال الزيرادى : للحامل تقديم الفدية على الفطر ، ولا تقدم إلا فدية يوم واحد :

انتهى :

وكفارة الجماع فيه ، لا تقدم على الجماع في الصحيح :

وفدية التأخير إلى ما بعد رمضان آخر :

قال النووي في تعجيلها قبل مجئ ذلك وجهان : كتعجيل كفارة الخنث لمعصية :

ودم القران ، يجوز بعد الاجرام بالنسكين ، لاقبله . بلا خلاف .

ودم التمتع : لا يجوز قبل الاحرام بالعمرة قطعا ، ويجوز بعد الإحرام بالحج قطعا :

وفيا بينهما أوجه :

أصحها : تجوز بعد الفراغ من العمرة ، وإن لم يحرم بالحج :

والثاني : لا :

والثالث : يجوز قبل الفراغ منها أيضا :

ودم جزاء الصيد : يجوز بعد جرحه ، لوجود السبب ، لاقبله ، لمنقده على المذهب :

ودم الاستمتاع باللبس ، والطيب ، والحلق : إن كان لعذر : جاز تقديمها على الصحيح

والأفلا ، على الصحيح .

والنذر المعلق ، مثل : إن شئى الله مريضى ، فله على كذا ؛  
قال فى شرح المهذب : لا يجوز فعله قبل وجود المعلق عليه فى الأصح ،  
وقال فى الروضة : يجوز تقديم الإعتاق ، والتصديق على الشفاء ، ورجوع الغائب ؛  
وكفارة الظهار ؛ قال الرافعى : التكفير بالمال بعد الظهار ، وقبل العود جائز ، لأن  
الظهار أحد السببين ، والكفارة منسوبة إليه ، كما أنها منسوبة إلى اليمين ، وفيه وجه .  
وكفارة القتل : يجوز تقديمها على الزهوق بعد حصول الجرح فى الأصح : كما فى  
جزاء الصيد ، ولا يجوز تقديمها على الجرح .  
ولأبى الطيب بن سلمة فيه احتمال ، تنزيلا للعصمة منزلة أحد السببين ؛  
وكفارة اليمين : الأصح : جواز تقديمها بعد اليمين ، قبل الحنث ، لا بالصوم ، ولا  
إن كان الحنث معصية ؛

### وما قدم على وقته من العبادات البدنية

أذان الصبح ؛ وفيه أوجه ؛ أصحها : جواز تقديمه من نصف الليل ؛  
والثانى : من خروج وقت الاختيار للعشاء ؛ إما الثلث ، أو النصف ؛  
والثالث : من السدس الأخير ؛  
والرابع : من سبعة ؛  
والخامس : فى جميع الليل ؛  
ونظيره : غسل العيد : الأصح : جواز تقديمه من نصف الليل ، كأذان الصبح ؛  
والثانى : فى جميع الليل ؛  
والثالث : عند السحر ؛  
ونظيره أيضا : السحور . فان وقته يدخل بنصف الليل .  
كذا جزم به الرافعى ، فى كتاب الأيمان ، والنووى فى شرح المهذب ، ولم يحكما فيه  
خلافاً ؛

### القول فى الإدراك

فيه فروع :  
منها : الجمعة ، تدرك بركعة قطعا ؛  
ومنها : الأداء ، يدرك بركعة فى الوقت على الأصح ؛  
وإثنان : بتكبيرة ؛  
والثالث : بالسلام ؛  
ومنها : فضيلة أول الوقت ، وتدرك بأن يشتغل بأسباب الصلاة : كما دخل  
الوقت .

- وقيل : لا يبد من تقديم السر على الوقت ، لأن وجوبه لا يختص بالصلاة ؛  
وقيل : لا يبد من تقديم كل ما يمكن تقديمه ؛  
وقيل : يحصل بادرارك نصف الوقت ؛  
وقيل : بنصف وقت الاختيار ؛  
ومنها : فضيلة تكبيرة الإحرام ، وتدرك بأن يشتغل بالتحريم عقب تحريم إمامه ؛  
وقيل : بادرارك بعض القيام ؛  
وقيل : بادرارك الركوع الأول ؛  
ومنها : فضيلة الجماعة ، وتدرك بجزء قبل السلام ؛  
وقيل : بركة مع الإمام ؛  
وهل تدرك بذلك فضيلة الجماعة ، التي هي التضعيف إلى بضع وعشرين ؟ ظاهر كلامهم : نعم ؛  
لكن قال في الخادم : إن عبارة الرافعي : تدرك بركة الجماعة ، وأن بين بركة الجماعة ونفصلها فرقا ؛  
ومنها : وجوب الصلاة بزوال العذر ، وتدرك بادرارك تكبيرة من وقتها ، أو وقت ما بعدها ، إن جمعت معها ؛  
هذا هو الأصح من ستة وعشرين وجها ؛  
والثاني : يكنى بعض تكبيرة ؛  
والثالث : ركعة مسبوق ؛  
والرابع : ركعة تامة ؛  
والخامس : قدر الأولى ، وتكبيرة الثانية ؛  
والسادس : قدرها ، وبعض تكبيرة الثانية ؛  
والسابع : قدرها ، وركعة تامة ؛  
والثامن : قدرها ، وركعة مسبوق ؛  
والتاسع : قدر الثانية ، وتكبيرة في الأولى ؛  
والعاشر : قدرها ، وبعض تكبيرة ؛  
والحادى عشر : قدرها ، وركعة تامة ؛  
والثاني عشر : قدرها ، وركعة مسبوق ؛  
والثالث عشر : قدر الثانية فقط ؛  
وتعتبر الطهارة مع كل واحد منها ، فتصير ستة وعشرين ؛  
ومنها : وجوبها بادرارك جزء من الوقت قبل حدوث العذر ، والأصح : أنه يحصل بادرارك قدر الفرض فقط ؛

وقيل : بأدراك ما يجب به آخره ۞

### القول في التحمل

قال إمام الحرمين : يدخل التحمل في أربعة أشياء :

أحدها : أداء الزكاة إلى الغارم ۞

قال : وهذا تحمل حقيقي ، وأرد على وجوب مستقر ۞

الثاني : كفارة زوجته في نهار رمضان ، في قول : إنها عنه وغلها ۞

الثالث : تحمل الدية عن العاقلة ، وهل تجب على العاقلة ابتداء ، أم على الجاني ۞

ثم تتحملها العاقلة ؟ قولان أصحهما : الثاني .

الرابع : الفطرة . وهل تجب على المؤدى ابتداء ، أم على المؤدى عنه ، ثم يتحملها

المؤدى ؟ قولان ( أو وجهان ) أصحهما : الثاني ۞

قلت : ولهذا الخلاف نظائر ۞

منها : الفاتحة ، هل وجبت على المسيوق ، ثم سقطت ويتحملها الإمام عنه ، أو لم

تجب أصلا ؟ رأيان ۞ أصحهما : الأول ۞

ومنها : إذا زوج أمته بعبد ، لم يجب مهر ، وهل وجب ثم سقط ، أو لم يجب

أصلا ؟ وجهان ۞ أصحهما : الثاني ۞

ومنها : من عرض له المانع ، وقد أدرك من الوقت ما لا يسع الصلاة ۞ فهل نقول :

وجبت ، ثم سقطت ، أو لم تجب أصلا ؟ فيه تردد للأصحاب ۞

وصرح في شرح المهذب بالثاني ۞

قال السبكي : وكلام الأصحاب يقتضي الأول ، فالوجوب بأول الوقت ، والاستقرار

بالتمكن كما في الزكاة ۞

ومنها : إذا خرج من مكة ، ولم يطف للوداع ، فعليه دم : فإن عاد قبل مسافة القصر

سقط الدم ، على الصحيح ۞

هذه عبارة الأصحاب ۞

وظاهر السقوط : أنه وجب ، ثم سقط ۞

ونازع الشيخ أبو حامد في كونه وجب ۞

وكذلك في نظيره : من مجاوزة الميقات إذا عاد ۞

ومنها : إذا قتل الوالد الفرع ۞ فهل يقول : يجب القصاص ۞ ويسقط ، أو لم يجب

أصلا ؟ فيه وجهان : حكاهما الإمام ، وقال : لا جدوى للخلاف ۞

## ضابط

قال ابن القاص : يحمل الإمام عن المأموم : السهر ، وسجود القرآن ، والقيام ،  
والقراءة للمسبوق ، والجهر ، والشهد الأول إذا فاتته ركعة ، والسورة في الجهرية ،  
ودعاء القنوت ،

## القول في الأحكام التبديية

منها : اختصاص الطهارة بالماء ، فيه رأيان :  
أحدهما : أنه تبديي : لا يعقل معناه ، وعليه الإمام والكناني ،  
الثاني : أنه معلل باختصاص الماء بالركة ، واللطافة ، والضرر في جوهره ، وعدم  
التركيب ، وعليه الغزالي ،  
ومنها : اختصاص التحفير بالتراب : قيل : إنه تبديي ، وقيل : معلل  
بالاستظهار ،

وقيل : بالجمع بين الطهورين ،  
ومنها : أسباب الحدث ، والجنابة تبديية : لا يعقل معناه ، فلا يقبل القياس ،  
قال بعضهم : ولولا أنها تبديية ، لم يوجب المني ، الذي هو طاهر عند أكثر العلماء ،  
غسل كل البدن ، ويوجب البول والغائط - اللذان هما نجسان باجماع - غسل بمضيه ،  
ومنها : نصب الزكاة ، ومقاديرها ،  
ومنها : تحريم الصلاة في الأوقات المكروهة :  
قال البخاري : إنه تبديي ، لا يدرك معناه ،  
وتعقب بأن في حديث مسلم الإشارة إلى المعنى حيث قال «فانها تطلع بين قرني شيطان»  
وحيث لا يسجد لها الكفار فأشعر بأن النهي ترك مشابهة الكفار ،

## وقد اعتبر ذلك الشرع في مواضع

منها : لو كمل وضوءه إلى إحدى الرجلين ، ثم غسلها ، وأدخلها الخلف ، فله ينزع  
الأولى ، ثم يلبسها ،  
ومنها : إذا اصطاد ، وهو محرم - لم يرسله حتى حل ، ولا امتنع للصيد ، فانه يرسله  
ثم يأخذه إذا شاء ،  
ومنها : إذا كالم المشتري الطعام ، ثم باعه في الصباغ : لم يجز : حتى يكيله ثانيا ،  
ومنها : استحباب تسمية المهر في نكاح عبده بأتمه ،  
ومنها : أكثر مسائل العدة ، والاستبراء ،  
ومنها : اختصاص عقد النكاح بلفظ التزويج ، والإنكاح ،

ومنها : حرمة الاسراف في الماء ، وكراهته على النهر ؛  
ومنها : تحريم الصوم على الحائض ؛  
قال الإمام : لا يعقل معناه ، لأنه إن كان لعدم الطهارة ، فالطهارة ليست شرطا في  
الصوم ، بدليل صحة صوم الجنب ، وإن كان لكونه يضعفها ، فهذا لا يقتضى التحريم ؛  
بإل عدم الإيجاب ، بدليل مالو تكلفت المريض ، أو المسافر ، فصام مع الاجهاد ؛  
فإنه يصح ؛  
ومنها : تحريم الذكاة بالسن والظفر ؛  
قال ابن الصلاح : لم أجد بعد البحث أحدا ذكر لذلك معنى يعقل ، كأنه تعبدى  
عندهم ؛

### تذنيب

قريب من ذلك ما شرع لسبب ، ثم زال ذلك السبب ، فاستمر ،  
كالرمل ، فإنه شرع لمراعاة المشركين ، وقد زالت واستمر هو ؛  
وقريب من هذا : إمرار المومى على رأس الأقرع ، تشبيها بالحالقين ؛  
ونظيرها : إمراره على ذكر من ولد مجنوننا ، ذكره بعض شراح الحديث ؛  
ونظيره أيضا : إمرار السواك على فم من ذهب أسنانه ، لجديث في ذلك ولم أر مع  
تعرض له من الفقهاء .

### خاتمة

قال بعضهم : إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال : هذا تعبدى ؛  
وإذا عجز عنه النحوى قال : هذا مسجوع ؛  
وإذا عجز عنه الحكيم قال : هذا بالخاصية ؛

### القول في الموالاة

هى سنة على الأصح : في الوضوء ، والغسل ، والتيمم إلا في طهارة دائم الحدث فواجبة  
وبين أشواط الطواف ، والسعى ، والجمع بين الصلوتين في وقت الثانية وأيمان التسمية  
وسنة تعريف اللقطة ؛

وقيل : واجبة في الكل .

وواجبة على الأصح ، في الجمع ، في وقت الأولى ، وبين طهارة دائم الحدث ،  
وصلاته ؛ وبين كلمات الأذان ، والإقامة ؛ وبين الخطبة ، وصلاة الجمعة ، وفي الخطبة  
وكأيمان اللعان وسنة التفريغ في الزنا .

وقيل : لا يجب في الكل ؛

ويجب قطعاً بين كلمات الفاتحة ، والتشهد ، ورد السلام ، والإيجاب والقبول ، في العقود إلا الوصية ؛

### قاعدة

ماتعتبر فيه الموالاة ، فالتخلل القاطع لها مضر ، وغالبها يرجع فيه إلى العرف ، وربما كان مقدار أمن التخلل معتبر في باب دون باب ، كما سنبينه ؛  
أما الطهارة : ففي تخللها القاطع أوجه .  
أحدها : الرجوع فيه إلى العرف .  
والثاني : أنه الطويل المتفاحش ؛  
والثالث : ما يمكن فيه تمام الطهارة ؛  
والرابع : - وهو الأصح - أن يمضي زمن يجف فيه المغسول آخر ما اعتداله الزمان والمزاج ، ويقدر المسوح مغسولاً .  
وأما طهارة دائم الحدث ، وصلاته فقال الإمام : ذهب الداهبون إلى المبالغة في الأمر بالبدار ؛

وقال آخرون : يغتفر تخلل فصل يسير ؛  
قال : وضبطه على التقريب عندي : أن يكون على قدر الزمن المتخلل بين صلاة الجمعة ؛

والمرجع في تخلل صلاة الجمعة إلى العرف على الصحيح ؛  
وأقل الفصل اليسير بينهما : ما كان بقدر الإقامة ، والطويل : ما زاده ؛  
وعلى الأول : قال القاضي أبو الطيب : مامنع من البناء على الصلاة إذا سلم ناسياً ؛  
يمنع الجمع ، ومالا ، فلا ؛

### تنبيه

اغتفر تأخير دائم الحدث لانتظاره الجماعة ، ولم يغتفر ذلك في الجمع ؛  
قال في الوافي : والفرق أن صلاتي الجمع كالواحدة فيض الفصل الطويل ؛  
ويرجع إلى العرف أيضاً في الموالاة الفاتحة فيقطعها سكوت طويل عمداً ويسير قصد به قطع القراءة وذكر إلا إن تعلق بالصلاة في الأصح ولا يقطعها تكرار آية من الفاتحة قال المتولي : إلا أن تكون تلك الآية منقطعة عن التي وقف عليها ، فانها تقطعه ، بأن وصل إلى «أنعمت» ثم قرأ «مالك يوم الدين» فقط ، كذا نقله في شرح المهذب ؛  
قال الأسنوي : والذي قاله المتولي ظاهر ، يمكن حمل إطلاقهم عليه ، لاسيما أن الصورة المذكورة نادرة ، يعبد إرادتها ؛

ويرجع إلى العرف أيضا في موالاته الأذان ، فلا يقطعه اليسير من السكوت والكلام والنوم والإغناء والجنون والردة ، ويقطعه الطويل منها .

وقيل : لا يقطعه الطويل أيضا .

وقيل : يقطعه اليسير أيضا ، والكلام أولى بالإبطال من السكوت ، والنوم أولى به من الكلام ، والإغناء أولى به من النوم ، والجنون أولى به من الإغناء والردة أولى به من الجنون ، والإقامة أولى به من الأذان .

وحيث قلنا : لا يقطعه الطويل ، فالمراد : إذا لم يفحش الطول بحيث لا يعد مع الأول

أذانا .

ويرجع إليه أيضا في موالاته الخطبة والطواف والسعي .

قال الإمام : التضييق الكثير ، ما يغلب على الظن تركه الطواف .

وفي سنة تعريف اللقطة قال الإمام : فلا يلزم استيعاب السنة ، بل لا يعرف في الليل ولا يسترعب الأيام أيضا على المعتاد ، فيعرف في الابتداء كل يوم مرتين طرفي النهار ، ثم كل يوم مرة ، ثم كل أسبوع ، ثم كل شهر ، بحيث لا يئسى أنه تكرر للأول .

وأما البيع والنكاح ونحوهما ، فضابط الفصل الطويل فيها : ما أشعر بإعراضه عن

القبول .

وفي وجه : ما خرج عن مجلس الإيجاب .

وفي ثالث : ما لا يصلح جوابا للكلام في العادة .

وعلى الأول : لو حصل الفصل بكلام أجنبي قصير ، فذكر الراجعي في البيع والنكاح

أنه يضر ، على الأصح ، وذكر في الطلاق والخلع : أنه لا ينقطع به الاتصال بين الإيجاب .

والقبول على الأصح ، ووافقه في الروضة على هذه المواضع .

وقال في شرح المهذب في البيع : ولو تخللت كلمة أجنبية ، بطل العقد .

قال ابن السبكي : والفرق أن الخلع أوسع قليلا على ما أشار إليه بعض الأصحاب ،

فلم بشرط فيه من الاتصال ، القدر المشروط في البيع ونحوه .

وأما رد السلام : فتحكمه حكم الإيجاب والقبول .

وقال الإمام : الاتصال المختبر في الاستثناء أبلغ منه بين الإيجاب والقبول لصدورهما

من شخصين ، وقد يشمل من شخصين ما لا يشمل من واحد ، فلا تضر فيه سكنته بنفس

وعى .

لكن نقل النووي عن صاحب العدة ، والبيان أنهما حكيا عن المذهب ، أنه لو قال

على ألف ، أستغفر الله إلا مائة صبح ، واحتجا بأنه فصل يسير فصار كقوله : على ألف

يا فلان إلا مائة .

قال النووي : وهذا الذي نقلناه فيه نظر :  
وقال السبكي في الجمع بينهما : يظهر أن الكلام اليسير إن كان أجنبيا ، فهو الضارو إلا  
فهو الذي يغتفر كقوله : أستغفر الله ، ويافلان فليحمل كل منهما على الفصل اليسير بنحو  
أستغفر الله ، ويافلان لأعلى مطلق الفصل اليسير ،

### فائدة

قال ابن السبكي : الضابط في التخلل المضر في الأبواب : أن يعد الثاني منقطعا عن الأول  
وهذا يختلف باختلاف الأبواب ، فرب باب يطلب فيه من الاتصال ما لا يطلب في غيره ،  
وباختلاف المتخلل نفسه ، فقد يغتفر من السكوت ما لا يغتفر من الكلام ، ومن الكلام  
المتعلق بالعقد ، مما لا يغتفر من الأجنبي ، ومن المتخلل لعذر ، مما لا يغتفر من غيره ،  
فصارت مراتب :

أقطعها للاتصال : كلام كثير أجنبي ، وأبعدها عنه : سكوت يسير لعذر :  
وبينهما مراتب لا تحصى :

### تنبيه

من المشكل هنا : ما ذكره الرافعي وغيره في الولي إذا وهب الصبي من يعتق عليه ولم  
يقبله ، أن الحاكم يقبله ، فإن لم يفعل قبله الصبي بعد بلوغه .  
قال ابن السبكي : فهذا فصل طويل ، فلماذا يغتفر ؟  
وأبضا : فالإيجاب ضد الصبي غير أهل للقبول :  
قال : ولا يمكن أن يحمل على قبول إيجاب متجدد بعد البلوغ ، لأن ذلك معروف ،  
لا معنى للذكره :

### القول في فروض الكفاية وسننها

قال الرافعي وغيره : فروض الكفاية أمور كلية ، تتعاقبها مصالح دنيوية ، أو دنيوية  
لا ينتظم الأمر إلا بمصومها ، فطلب الشارع تحصيلها ، لا تكليف واحد منها بعينه بخلاف  
للعين ، وإذا قام به من فيه كفاية سقط الحرج عن الباقيين ، أو أزيد على من يسقط به ،  
فالكامل فرض أو تعطل ، أهم كل من قدر عليه إن علم به ، وكذا إن لم يعلم إذا كان قريبا  
منه ، يليق به البحث والمراقبة ، ويختلف بكبر البلد ، وقد يقضى خبره إلى سائر البلاد ،  
فيجب عليهم ، وللقائم به مزية على القائم بالعين لإسقاط الحرج عن المسلمين بخلافه .  
ومن ثم ادعى إمام الحرمين ووالده ، والأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني : أنه أفضل

من فرض العين ، وحكاه أبو علي السنجي عن أهل التحقيق ، والمتبادر إلى الأذهان :  
خلافه :

### وفروض الكفاية كثيرة

• منها : تجهيز الميت غسلًا ، وتكفينًا ، وحملًا ، وصلاة عليه ودفنًا ، ويسقط جميعها  
يفعل واحد :

وفي الصلاة وجه : أنه يجب اثنان ، وآخر ثلاثة ، وآخر أربعة ، ولا تسقط بالنساء  
وهناك رجال .

ومنها : الجماعة في الأصح ، وإنما تسقط بإقامتها بحيث يظهر الشعار في البلد ، فإن كان  
صغيرا كفى إقامتها في موضع واحد ، وإلا فلا بد من إقامتها في كل محلة .

ومنها : الأذان والإقامة على وجه اختاره السبكي ، وإنما يسقط بإظهارها في البلد ،  
أو القرية ، بحيث يعلم به جميع أهلها لو أصغوا .

ففي القرية : يكفي الأذان الواحد ، وفي البلد لا بد منه في مواضع ؛  
وعلى هذا قال في شرح المهذب : الصواب ، وظاهر كلام الجمهور : إيجابه لكل  
صلاة :

وقيل : يجب في اليوم والليلة مرة واحدة ؛  
ولنا وجه : أنه فرض كفاية في الجمعة دون غيرها ، لأنه دعاء إلى الجماعة ، والجماعة  
واجبة في الجمعة مستحبة في غيرها ، فالدعاء إليها كذلك ؛

وعلى هذا ؛ فالواجب فيها : هو الذي بين يدي الخطيب ، أو يسقط بالأول ؟ فيه  
وجهان ؛

ومنها : تعلم أدلة القبلة على ما صححه النووي ؛

ومنها : صلاة العيد ، على وجه ؛

ومنها : صلاة الكسوف ، على وجه ، حكاه في الحاوي وجزم به الخفاف في الخصال ؛

ومنها : صلاة الاستسقاء على وجه ، حكاه في الكفاية ؛

ومنها : إحياء الكعبة كل سنة بالحج ؛

قال الرافعي : هكذا أطلقوه ؛

وينبغي : أن تكون العمرة بالحج ، بل الاعتكاف والصلاة في المسجد الحرام ، فإن

الاعتكاف وإحياء البقعة يحصل بكل ذلك ؛

واستدركه النووي بأن ذلك لا يحصل مقصود الحج ، فإنه يشتمل على الرمي والوقوف

والمبيت بمزدلفة ومنى ، وإحياء تلك البقاع بالطاعات وغير ذلك

قال في المهمات : وكلام النووي لا يلاقى كلام الرافعي ، فان الكلام في إحياء الكعبة لاقى إحياء هذه البقاع ،  
قال : وإن كان المتجه في الصلاة والاعتكاف ما ذكره النووي ، فإنه ليس فيهما إحياء الكعبة ، ولو كان الاعتكاف داخلها لعدم الاختصاص ،  
قال : والمتجه أن الطواف كالعمرة :  
وأجاب البلقيني عن بحث الرافعي : بأن المقصود الأعظم ببناء البيت : الحج فكان إحياءه به بخلاف العمرة والاعتكاف والصلاة والطواف .  
قال في شرح المهذب : ولا يشترط عدم مخصوص ، بل الفرض حجها في الجملة ، وقال الأسنوي ، وغيره : المتجه اعتبار عدد يظهر به الشعار ،

## تنبيهات الأول

علم ما تقرر : أن إحياء الكعبة كل سنة بالحج فرض كفاية ، وأن فرض الكفاية إذا قام به زيادة على من يسقطه ، فالكل فرض أنه لا يتصور وقوع الحج نفلا ، وأن قاعدة « إن الفعل لا يجب إتمامه بالشروع » غير منقوضة ،

## الثاني

إن ثبت ما تقدمت الإشارة إليه - من أن العمرة لا يحصل بها الإحياء - زال الإشكال في كون الطواف أفضل منها ، لسكوتهما تقع من المتطوع نفلا ،  
ومسئلة التفضيل بين الطواف ، والعمرة : مختلف فيها ، وألفت فيها المحب الطبري كتابا : قال فيه :

ذهب قوم من أهل عصرنا إلى تفضيل العمرة ، ورأوا أن الاشتغال بها أفضل من الطواف ، وذلك خطأ ظاهر ، وأدل دليل على خطئه مخالفة السلف الصالح ، فإنه لم ينقل تكرار العمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عن الصحابة والتابعين ،  
وقد روى الأزرق « أن عمر بن عبد العزيز سأل أنس بن مالك : الطواف أفضل ، أم العمرة ؟ فقال : الطواف » .

وقد طاووس : الذين يعتمرون من التنعيم : مأدري : يؤجرون ، أم يعدبون ؟ قيل : لم ؟ قال : لأن أحدهم يدع الطواف بالبيت ، ويخرج إلى أربعة أميال ، ويجيء ،  
وقد ذهب أحمد إلى كراهة تكرارها في العام ، ولم يذهب أحد إلى كراهة تكرار الطواف ، بل أجمعوا على استحبابه ،

وهذا الذى اختاره من يفضل الطواف عليها ، هو الذى نصره ابن عبد السلام ، وأبو شامة :

وحكى بعضهم فى التفضيل بينهما احتمالات :

ثالثها : إن استغرق زمان الاعتمار ، فالطواف أفضل ، وإلا فهى أفضل .  
وقال فى الخادم : يحتمل أن يقال : إن حكاية الخلاف فى التفضيل لا تتحقق ، فإنه إنما يقع بين متساويين فى الوجوب ، والذنب . فلا تفضيل بين واجب ، ومندوب ، ولا شك أن العمرة لا تقع من المتطوع إلا فرض كفاية ، والكلام فى الطواف المسنون :

نعم : إن قلنا ، إن إحياء الكعبة يحصل بالطواف ، كما يحصل بالحج والاعتمار ،  
وفع الطواف أيضا فرض كفاية ، لكنه بعيد ،

قال المحب الطبرى : والمراد بكون الطواف أفضل : الاكثار منه ، دون أسبوع واحد فإنه موجود فى العمرة ، وزيادة :

قلت : ونظيره ما فى شرح المهذب : أن قولنا : الصلاة أفضل من الصوم : المراد به الاكثار منها ، بحيث تكون غالبية عليه ، وإلا فصوم يوم أفضل من صلاة ركعتين ، بلا شك :

### ومن فروض الكفاية

الجهاد : حيث الكفار مستقرون فى بلدانهم ، ويسقط بشيئين :

أحدهما : أن يحصن الإمام الثغور بجماعة يكافئون من بازاتهم من الكفار .

الثانى : أن يدخل الإمام دار الكفار غازيا بنفسه : أو يجيش يؤمر عليهم من يصلح لذلك وأقله مرة واحدة فى كل سنة : فإن زاد ، فهو أفضل ، ولا يجوز إخلاء سنة عن جهاد ، إلا لضرورة ، بأن يكون فى المسلمين ضعف ، وفى العدو كثرة ، ويخاف من ابتدائهم الاستئصال لعذر ، بأن يعز الزاد ، وعلقت الدواب فى الطريق ، فيؤخر إلى زوال ذلك ، أو ينتظر لحاق مدد ، أو يتوقع إسلام قوم : فيستميلهم بترك القتال ،

ومنها : التقاط المنبوذ

ومنها : اللقطة على وجه :

ومنها : رد السلام ، حيث المسلم عليه جملة :

ومنها : دفع ضرر المسلمين ، ككسوة عار ، وإطعام جائع ، إذا لم يندفع بركاة وبيت مال ، وهل يكفى سد رمق ، أو لا بد من تمام الكفاية التى يقوم بها من يلزمه نفقته خلاف :

قال فى المهمات : الأصح : الأول :

قال : ومما يرجع أهل اللمة كالمسلمين ، وصرح به القمولى فى الجواهر ، ويخص  
الرجوب بأهل الثروة :

ومنها : إغاثة المستغيثين فى النائبات ، ويخص بأهل القدرة ؛  
ومنها : فك الأسرى ، ذكره الزركشى : نقلا عن التجريد : لابن كنج ؛  
ومنها : إقامة الحرف والصنائع ، وما تم به المعاش ؛ كالبيع ، والشراء ، والحرف  
وما لا بد منه : حتى الحجامة ، والكفس .  
ومنها : تحمل الشهادة ، وأداؤها ، وتولى الإمامة ؛ والقضاء ، وإعانة القضاة على  
استيفاء الحقوق ؛

ومنها : الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، ولا يختص بأرباب الولايات ، ولا  
بالعدل ، ولا بالحر ، ولا بالبالغ ؛ ولا يسقط بظن أنه لا يفيد ، أو علم ذلك عادة ، ما لم  
يخفت على نفسه ، أو ماله ، أو على غيره مفسدة أعظم من ضرر المنكر الواقع ؛  
ومنها : النكاح ؛ عده بغض أصحابنا فرض كفاية ، حتى لو امتنع منه أهل قطر  
أجبروا حكامه فى شرح الروضة ، وجزم به فى الوسيط ، وماك السبكي إلى قتالهم ، وإن  
تعموا بالتسرى مع تضعيفه القول بأنه فرض كفاية ؛

لكن قال القمولى فى الجواهر : الظاهر أن المراد بكونه فرض كفاية ، ما إذا طلبه  
رجل . فانه يجب على نساء البلد إجابتهم ، ويسقط بواحدة ، وكذا على الأولياء المحبرين .  
وخطأه فى انخادم ، وقال : المراد تركه للأمة ، لانقطاع النسل .  
ومنها : تعليم الطالبين ، والافتاء ، ولا يكفى فى إقليم مفت واحد ؛  
والضابط : أن لا يبلغ ما بين مئتين مسافة القصر ؛  
قال الفزارى : ولا يستغنى بالقاضى عن المفتى ، لأن القاضى يلزم من رفع إليه ؛  
هند التنازع ، والمفتى يرجع إليه المسلم فى جميع أحواله العارضة ؛  
ومنها : إسماع الحديث ؛

ومنها : تصنيف الكتب ؛ أشار إليه البغوى فى أول التهذيب ؛  
وقال الزركشى فى قواعد : من فرض الكفاية : تصنيف الكتب لمن منحه الله فهما  
وإطلاعا ، ولن تزال هذه الأمة - مع قصر أعمارها - فى ازدياد ، وترق فى المراهب  
والتواجر .

والعلم : لا يخل كتمه ؛ فلو ترك التصليفت لضيع العلم على الناس .  
ومنها : القيام بإقامة الحجج ، وحل المشكلات فى الدين ، ويعلمون الشرع ؛  
وهى :

التفسير ، والحديث ، والفقه ؛ بحيث يصلح للقضاء ، والافتاء ، وآلاتها ؛ كالأصول

والنحو : والصرف : واللغة : وأسماء الرواة : والجرح والتعديل : واختلاف العلماء  
واتفاقهم : والطب : والحساب المحتاج إليه في المعاملات : والإرث : والوصايا :  
ونحوها :  
وإنما يتوجه ذلك على أهل القضاء غير بليد له ما يكتفيه ؛ ويدخل الفاسق : ولا  
يستطع به :

ولا يدخل العبد ، والمرأة ، وفي سقوطه بهما وجهان ؛  
ومنها : حفظ القرآن ، والحديث : ذكره في شرح المهلب ؛  
وعبر العبادى في الزيادات ، والجرجاني في الشافى : بحفظ جميع القرآن ؛  
وعبر الماوردى : بنقل السنن ؛  
وعد الشهرستاني ، في الملل والنحل : الاجتهاد من فروض الكفايات ؛  
قال : فلو اشتغل بتحصيله واحد : سقط الفرض عن الجميع ، وإن قصر فيه أهل  
عصر عصوا بتركه ، وأشرفوا على خطر عظيم ، فإن الأحكام الاجتهادية إذا كانت مترتبة :  
على الاجتهاد ترتب المسبب على السبب ، ولم يوجد السبب كانت الأحكام عاطلة ،  
والآراء كلها متائلة ، فلا بد إذن من مجتهد ، انتهى : قاله الزركشى ؛

## ومن فروض الكفايات

### جهاد النفس

قال الشيخ علاء الدين للبايجى : جهاد النفس فرض كفاية على المسلمين البالغين .  
العاقلين ، ليرقى بجهادها في درجات الطاعات ، ويظهر ما استطاع من الصفات ؛ ليقوم  
بكل إقائم رجل من أهل الباطن ؛ كما يقوم به رجل من علماء الظاهر ، كل منهما يعين  
المسترشد على ما هو بصده ، فالعالم : يقتدى به ، والعارف : يهتدى به ، وهذا ما لم يستوك  
على النفس طغيانها ، وانهماكها في عصبانها ؛ فإن كان كذلك ، صار اجتهادها فرض عين  
بكل ما استطاع ؛

فإن عجز استعان عليها بمن يحصل له المقصود من علماء الظاهر والباطن ، بحسب الحاجة  
وهو أكبر الجهادين ، إلى أن ينصره الله تعالى ؛

### خاتمة

العلوم تنقسم إلى ستة أقسام

أحدها فرض كفاية

## والثاني : فرض عين

وهو ، يحتاج إليه العامة في الفرائض : كالوضوء ، والصلاة ، والصوم ، إنما يتوجه بعد الوجوب ، فإن كان بحيث لو صبر إلى دخول الوقت لم يتمكن : لزمه التعلم قبله ، كما يلزم بعيد الدار : السعي إلى الجمعة قبل الوقت :

وما كان على الفور : فتعلمه على الفور ، ومالا : فلا ؛

وإنما يلزم تعلم الظواهر ، لا الدقائق ، والنوادر ؛

ومن له مال زكوى ، يلزمه ظواهر أحكام الزكاة ؛

ومن يبيع ويشترى ، يلزمه تعلم أحكام المعاملات :

ومن له زوجة : يلزمه تعلم أحكام عشرة النساء ، وكذا من له أرقاء ، وكذا معرفة

ما يحل ، وما يحرم من مأكوك ، ومشروب ، وملبوس ؛

وأما علم الكلام : فليس عينا ؛

قال الإمام : ولو بقى الناس على ما كانوا عليه لتهينا عن التشاغل به ؛

أما إذ ظهرت البدع ، فهو فرض كفاية ، لإزالة الشبه ، فان ارتاب أحد في أصل منه

لزمه السعي في إزاحتها ؛

قال في شرح المهذب : فان فقد الأمران ، فحرام -

والواجب في الاعتقاد : التصديق الجازم بما جاء به القرآن ، والسنة ؛

## وأما علم القنب

ومعرفة أمراضه من الحسد ، والعجب ، والرياء ، ونحوها ؛

فقال الغزالي : إنها فرض عين ؛

وقال غيره : من رزق قلبا سليما منها كفاه ، وإلا فان تمكن من تطهيره بغيره ازمه ،

وإن لم يتمكن إلا بتعلمه ، وجب .

## الثالث : مندوب

كالتيحرف في العلوم السابقة بالزيادة على ما يحصل به الفرض ؛

## الرابع : حرام

كالفاسفة ، والشعبذة ، والتنجم ، والرمل ، وعلوم الطبائعين ، والسحر ؛

هذا مافي الروضة ؛

ودخل في الفلسفة : المنطق ، وصرح به النووي في طبقاته ، وابن الصلاح في

مختارويه ، ومخالفات آخرون ؛

ومن هذا القسم : علم الحرف ، صرح به الذهبي ، وغيره والموسيقى : نقل ابن عبد البر الإجماع عليه :

### أخماس

مكروه : كأشعار المولدين في الغزل ، والبطالة :

### السادس

مباح كأشعارهم التي لاسخفت فيها ، ولا ما يشبط عن الخبير ، ولا يحث عليه ، ذكر هذه الأقسام النووي في الروضة ، وغيرها :

فقد استكمل العلم أقسام الأحكام الخمسة :

ونظيره في الأقسام المذكورة : النكاح : فإنه يكون فرض كفاية كما تقدم ، وفرض عين على من خاف العنت ؛ و مندوبا اتماثق إليه واجد أهبة ، ومكروها لفاقد الأهبة والحاجة ، أو واجدها ، وبه علة ، كهرم ، أو تعنين ، أو مرض دائم ، ومباحا لو وجد الأهبة غير محتاج ولا علة : وحراما لمن عنده أربع .

ونظيره في تلك أيضا : القتل ؛ فإنه يكون فرض عين على الامام في الردة ، والحراية وزك الصلاة ، والزنا :

وفرض كناية في الجهاد ، والصيال على بضع .

ومندوبا في الحربي إذا قدر عليه ، ولا مصلحة في استرقاقه ، والصائل : حيث الدفع أولى من الاستسلام :

أ ومكروها : في الأسير . حيث في استرقاقه مصلحة ؛

وحراما : في نساء أهل الحرب ، وصبيانهم : ومنه : القتل العمد العدوان . ومباحا في القصاص ؛

وله قسم سابع ، وهو : مالا يوصفت بواحد من الستة ، وهو قتل الخطأ ؛ وقريب من ذلك : الطلاق ، فإنه يكون واجبا ، وهو طلاق الحكيم ، والمولى ؛ ومندوبا ، وهو طلاق من خاف أن لا يقيم حلود الله في الزوجية . ومن رأى ريبة يخاف معها على النثرش ؛

وحراما ، وهو البدعي ؛ وطلاق من قسم لغيرها ، ولم يوفها حقها من القسم . ومكروها ، وهو ماسوى ذلك . ففي الحديث « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » ولا يوجد فيه مباح مستوى الطرفين ؛

هكذا حكاه النووي عن الأصحاب في شرح مسلم ؛ قال العلائي : ويمكن أن يوجد عند تعارض مقتضى القراق وضده ، في رأى

التزوج ؛

### فصل

قال الشافعي في الحطية : ليس لنا سنة على الكفاية ، إلا ابتداء السلام .  
فلو لقي جماعة واحدا أو جماعة ، فسلم واحد منهم ، كفى لأداء السنة ؛  
واستدرك عليه أشياء :

منها : تسميت العاطس ؛ صرح أصحابنا بأنه سنة على الكفاية ، كابتداء السلام ؛  
ومنها : التسمية على الأكل ، فلو سمى واحد من الآكلين أجزأ عنهم ؛ نقله في الروضة  
عن نص الشافعي ؛  
ومنها : الأضحية ؛ إذا ضحى بشاة واحد من أهل البيت تأدى الشعار بها ، والسنة  
عن جميعهم .

ومنها : ما يفعل بالميت مما ندب إليه ؛  
ومنها : الأذان والاقامة ، على الأصح ؛  
قلت : الظاهر أنهما سنتا عين ، وإلا لعدت الجماعة على القول بأنها سنة ، والعيد ،  
والكسوف ؛ والاستسقاء .  
ومما يصلح أن يعد منها : ما تقدم من العلم : أنه مندوب . وتلقين الميت إذا  
أرتج عليه ؛  
ولم أر من تعرض لذلك ؛

### القول في أحكام السفر

قال النووي : رخص السفر : ثمانية :  
القصر والجمع والفطر والمسح أكثر من يوم وإيلة ، ويختص بالطويل ، والتنفل على  
للراحلة ؛ وإسقاط الجمعة ؛ وأكل الميت ؛ وإسقاط الفرض بالتيمم ، ولا يختص به ؛  
واستدرك عليه أخرى ؛  
وهي : عدم التضاء ، لمن سافر بها معه ؛  
وقد تقدم بأبسط من ذلك ، في القاعدة الثالثة ، من الكتاب الأول ؛ عند الكلام  
على التخفيفات ؛

ونزيد هنا : أن السفر يختص بأمور أخرى ، غير التخفيفات ؛  
منها : عدم صحة الجمعة ؛

ومنها : تحريمه على المرأة ، لإمام زوج ، أو محرّم للحديث ، وسواء السفر الطويل  
والقصير ؛ كما في شرح المهذب ، والمهاج ، والواجب ؛ ومن ثم لم يجب عليها الحج ؛

ولا التغريب في الزنا ، إذا امتنع الزوج أو المحرم من الخروج :  
نعم : أقيم مقامهما في الحج : النسوة الثقات : والتعمير بالذات : يخرج غيرهن ،  
وبالنسوة تخرج المرأة الواحدة ، فلا يجب الخروج للحج معها ، لكن يجوز أن يخرج  
معها لأداء حجة الاسلام على الصحيح في شرح المهذب .

قال الأسنوى : فهما مستثنان :

إحداها : شرط وجوب حجة الاسلام :

والثانية : جواز الخروج لأدائها :

وقد اشتهتا على كثير ، حتى توهموا اختلاف كلام النووي في ذلك :  
وليس لها أن تخرج لحج التطوع ، وغيره من الأسفار التي لا يجب على المرأة الواحدة  
بل ولا مع النسوة التلخص عند الجمهور .

ونص عليه الشافعي ، كما قاله في شرح المهذب ، وصححه في أصل الروضة :

قال الأسنوى : ولا شك أن لها الهجرة من بلاد الكفر وحدها :

فعلى هذا تستثنى هذه المسئلة من أصل القاعدة :

ومنها : تحريمه على الولد إلا باذن أبيه ، ويستثنى السفر لحج الفرض ، ولتعلم العلم  
وللتجارة :

ومنها : تحريمه على المديون ، إلا باذن غريمه ، بشرط أن يكون الدين حالاه

وقيل يمنع في المؤجل من سفر مخوف .

ومنها : وجوب طواف الوداع على مريده من مكة :

قال في شرح المهذب : وسواء الطويل ، والقصير :

ومنها : جواز إيداع المودع الوديعة عند غيره إذا أراد سفرا ، ولم يجد المالك :

### صابط

مسافة القصر في حكم البعيد : وما دونها في حكم الجاضر ، إلا في صور :

الأولى : نقل الزكاة :

الثانية : عدم وجوب الحج على من لا يطبق المشي .

الثالثة : إحضار المكفول :

الرابعة : إذا أراد أحد الأبوين سفر نقلة ، فالأب أولى مطلقا :

### فائدة

الأينية : تعتبر في صلاة الجمعة ، ورخص السفر الثانية ، وعدم تحريم الاستقبال :

والاستدبار لقاضي الحاجة ، وفي بيع القرية وفي حكم قاضي البلد :

### صنایط

حيث أطلق في الشرح البعيد ، فالمراد به مسافة القصر ، إلا في رؤية الهلال ،  
فالبعد : فيه اختلاف المطالع ، على ما صححه النووي ،

### صنایط

تعتبر مسافة القصر في غير الصلاة : في الجمع ، والفطر والمسح ، ورؤية الهلال ، على  
ما صححه الرافعي ، وحاضر المسجد الحرام ، ووجوب الحج ماشيا ، وتزويج الحاكم  
موليه الغائب ،

### ويختص ركوب البحر بأحكام

منها : تحريمه وإسقاطه الحج ، حيث كان الغالب الهلاك ،  
وفي فتاوى البارزية : أنه لا يجوز لغير الأب والجد ، إركاب الطفل البحر وإن غلبت  
السلامة ، وأنه يجوز لهما لو فور شفقتهما ،

### القول في أحكام الحرم

#### اختص حرم مكة بأحكام

- الأول : لا بدخله أحد إلا بمحج أو حمرة وجوبا أو استجابيا ،
- الثاني : لا تقاتل فيه البغاة على رأى ،
- الثالث : يحرم صيده ،
- الرابع : يحرم قطع شجره ومنها ويشاركه فيهما حرم المدينة ،
- الخامس : يمنع كل كافر من دخوله ، مقيما كان أو مارا ،
- السادس : لا تحل لقطته للتملك ،
- السابع : يحرم إخراج أحجاره ، وترابه إلى غيره ،
- الثامن : يكره إدخال أحجار غيره ، وترابه إليه ،
- التاسع : يختص نحر الهدايا ، والقداء به ،
- العاشر : يجب قصده بالنذر ، بخلاف ماسواه ،
- الحادى عشر : لو نذر الذبيح فيه تعين ، بخلاف ما لو نذره بغيره ، فيذبح حيث شاء ،
- الثاني عشر : لا يؤذن فيه لمشرك ، ولا يدفن فيه فان دفن ، نبش وأخرج ،
- الثالث عشر : تغلظ الدية على قاتل الخطأ فيه ،
- الرابع عشر : لادم على أهله في تمتع ولا قران ،

- الخامس عشر : لا يجوز إحرام المقيم به بحج خارجه :  
السادس عشر : لا يكره فيه نافلة بوقت :  
السابع عشر : يسن الغسل لدخوله ، ويشاركه في ذلك حرم المدينة ، كما صرح به  
النووي في مناسكه :  
الثامن عشر : مضاعفة الصلاة فيه :  
التاسع عشر : مضاعفة السيئات فيهما ، كما تضاعفت الحسنات :  
العشرون : اللهم بالسيئة فيه مؤاخذ به ، ولا يؤاخذ به في غيره :

### القول في أحكام المساجد

- هي كثيرة جدا ، وقد أفردنا الزركشى بالتصنيف ، وأنا أسردها هنا ملخصة .  
فمنها : تحريم المكث فيه على الجنب والحائض ، ودخوله على حائض ، وذى نجاسة  
يخاف منها التلوث :  
ومن ثم حرم إدخاله الصبيان والمجانين حيث غلب تنجيسهم وإلا فيكره كما في زوائد  
الروضة والشهادات .  
وحرم أيضا ذلك النعل به ، لأنه تنجيس ، أو تقدير ، ذكره في شرح المهذب في  
الصلاة .  
وذكر فيه أيضا : أنه يحرم إدخاله النجاسة :  
وفي فتاويه : يحرم قتل قلة ونحوها ، وإلقاؤها فيه .  
وفي الروضة : يحرم البول فيه ، ولو في إناء : بخلاف القصد فيه . في إناء ، فيكره ولا  
يحرم :  
وفي فتاوى القفال : يمنع من تعليم الصبيان فيه :  
ومنها : يحرم أخذ شيء من أجزائه ، وحجره وحصاه وترابه وزيته وشحمه ، ذكره  
في شرح المهذب :  
ومنها : تحريم البصاق فيه ، كما جزم به في شرح المهذب ، والتحقيق ، والقمولي  
في الجواهر :  
وفي المهمات : أن الموجود للأصحاب هو الكراهة ، قال كما في شرح المهذب ومن  
يدره البصاق بصق في طرف ثوبه من الجانب الأيسر .  
قال : ويسن لمن رأى بصاقا فيه أن يزيله بدفنه في تراب المسجد ، فإن لم يكن له تراب  
أخذته بيده ، أو يعود ونحوه ، وأخرجه من المسجد .  
ومنها : كراهة دخوله لمن أكل ذاريج كريمة ، والبيع والشراء فيه وسائر العقود وإن

قل ، إلا لحاجة ، ونشدة الضلالة والأشعار ، إلا ما كان في الزهد ومكارم الأخلاق وعمل الصنعة فيه ، كالخياطة ونحوها إن جعله مقعدا لها ، أو أكثر رفع الصوت فيه والخصومة والجلوس فيه للقضاء ۞

ومنها : يسن كنسه وتنظيفه وتطيبه وفرشه والمصاييح فيه ، وتقديم اليمنى عند دخوله واليسرى عند خروجه ۞

ومنها : أنه لا يمنع ستره بالحريز ، صرح به الغزالي وابن عبد السلام ۞

## أحكام يوم الجمعة

### اختص بأحكام

صلاة الجمعة والجماعة فيها ، وكونها بأربعين ، والخطبة وقراءة السورة المخصوصة فيها ، وتحريم السفر قبلها ، والغسل لها والطيب ، ولبس أحسن الثياب ، وإزالة الظفر ، والشعر ، وتبخير المسجد ، والتبكير ، والاشتغال بالعبادة حتى يخرج الخطيب ، ولا يسن الإبراد بها ، وقراءة ( الم تنزيل ) و ( هل أتى ) في صبحه ، والجمعة ، والمنافقون في عشاء ليلته ، والكافرون والإخلاص في مغرب ليلته ، وكراهة إفراده بالصوم ، وكراهة إفراد ليلته بالقيام ، وقراءة الكهف ، ونفي كراهة النافلة وقت الاستواء ، وهو خير أيام الأسبوع ، ويوم عيد ، وفيه ساعة الإجابة ، ويجتمع فيه الأرواح ، وتزار فيه القبور : ويأمن الميت فيه من عذاب القبر ، ولا تسجر فيه جهنم ، ويזור أهل الجنة فيه ربهم ، بحانه وتعالى ۞

## الكتاب الخامس

### في نظائر الأبواب

### كتاب الطهارة

المياه أقسام طهور ، وهو : الماء المطلق ۞

وطاهر : وهو المستعمل ، والمتغير بما يضر .

ونجس : وهو المتغير بنجاسة ، أو الملاق لها وهو قليل ۞

وكره : وهو المشمش ۞

وحرام : وهو مياه آبار الحجر ، إلا بئر الناقة .

## والمطلق أنواع

مطلق اسما وحكما ، وهو الباقي على وصف خلقته .  
وحكما لا اسما ، وهو المتغير بما لا يمكن صونه .  
وعكسه ، وهو المستعمل : إن قلنا : إنه مطلق : منع تعبداً

### صنابط

ليس لنا ماء طاهر لا يستعمل إلا المستعمل ، والمتغير كثيراً بمخالطة طاهر مستغنى عنه .

ولا ماء طهور لا يستعمل إلا البئر التي تمغطت بها فأرة ، وماؤها كثير ولم يتغير ،  
فانه طهور . ومع ذلك يتعذر استعماله : لأنه مامن داو إلا ولا يخلو من شعرة ،

### صنابط

قال الجرجاني في المعايبة ، والمرعشي وغيرهما : لا يعرف ماء طاهر في إناء نجس إلا  
في صورتين :

الأولى : جلد ميتة طرح فيه ماء كثير ، ولم يتغير ،  
والثانية : إناء فيه ماء قليل ولغ فيه كلب ، ثم كوثر حتى بلغ قلتين ، ولا تغير : فالماء  
طاهر ، والإناء نجس ، لأنه لم يسبح ، ولم يعطر ،  
وهذه المسئلة من مهمات المسائل التي أخفلها الشيخان ، فلم يتعرض لها ،  
وفيها أربعة أوجه :

أصحها : هذا ، وهو قول ابن الحداد ، وصححه السنجى في شرح الفروع .  
والثاني : يطهر الإناء أيضا ، كما في نظيره من الخمر إذا تخللت ، فإن الإناء يتبعها  
في الطهارة ،

والثالث : إن مس الكلب الماء وحده : طهر الإناء ، وإن لمس الإناء أيضا فلا .  
قال ابن السكيت : وهذا يشبه الوجه المفصل في الضبية ، بين أن تلاقى فم الشارب  
أم لا ،

والرابع : إن ترك الماء فيه ساعة طهر ، وإلا فلا .  
قلت : وهذا يشبه مسألة الكوز ، وقد بسطتها في شرح منظومتى المسماة بالحللصة :  
وعبارتي فيها :

وإن يبلغ في دونه فكوثرًا يطهر قطعًا ، والإنان يطهرا

### فائدة

قال البلقيني : ليس في الشرع اعتبار قلتين ، إلا في باب الطهارة ، وفي باب الرضاع

على طريقة ضعيفة إذا امتزج اللبن بالماء ، فإن امتزج بقلتين : لم يحرم ، وإلا حرم ٥

### فائدة

اختلف في كراهة المشمس في الأواني : هل هي شرعية ، أو طيبة ؟ على وجهين ٥  
حررت المقصود منها في حواشي الروضة .

### ويتفرع عليها فروع

أحدها : إن قلنا طيبة ؛ اشترط حرارة القطر ، وانطباع الإناء ، وإلا فلا ٥

الثاني : إن قلنا شرعية : اشترط القصد ، وإلا فلا .

الثالث : إن قلنا شرعية : كره للميت وإلا فلا ٥

الرابع : إن قلنا طيبة : كره سقى الهيمة منه ، وإلا فلا ٥

الخامس : إن قلنا شرعية : لم يشترط فيه شدة الحرارة ، وإلا اشترط ٥

السادس : إن قلنا طيبة ، وفقد غيره : بقيت الكراهة ، وإلا فلا ٥

السابع : إن قلنا شرعية . حلل عدمها في الخيض والبرك بعسر الصون ، أو طيبة :

حلل بعدم خوف المخلدور ٥

الثامن : إن قلنا طيبة . تعدت الكراهة إلى غير الماء من المائعات ، وإلا فلا ٥

### ضابط

ليس لنا ماء ان يصبح الوضوء بكل منهما منفردا ، ولا يصبح الوضوء بهما مختلطين

إلا المتغير بمخالط لا يستغنى الماء عنه . فإنه إذا صب على مالا تغير فيه فغيره : ضرر لا مكان

الاحتراز عنه ٥

فيه عليه ابن أبي الصيف اليمنى في نكت التنبيه ٥

قال الأسنوى : وهي مسألة غريبة والذي ذكره فيها متجه ٥

قل : ولنا صورة أخرى ، لكنها في الجواز لافي الصحة ٥

وهي : ما إذا كان لرجلين ماءان ، وأباح له كل منهما أن يتوضأ بمائه ، فإن الماء لم

يخرج عن ملكها بذلك ، فإذا خلطهما فقد تعدى ، لأنه تصرف فيهما بغير الجهة

المأذون فيها ٥

### فائدة

إذا غمس كوز فيه ماء نجس في ماء طاهر ، فله أحوال ٥

أحدها : أن يكون واسع الرأس ، ويمكث زمنا يزول فيه التغيير : لو كان متغيرا ٥

فيطهر قطعا ٥

الثانية : أن يكون ضيقا ، ولا يمكث : فلا قطعا ٥

الثالثة : واسع الرأس ، ولا يمكث ؛  
الرابعة : ضيقه ، ويمكث ، وفيهما وجهان ، الأصح : لا يطهر ؛

### فائدة

لذا ماء : هو ألفت قلة ، وهو نجس من غير تغير ؛  
وصورته : الماء الجاري على النجاسة ، وكل جرية لا تباع قلتين ؛

### فائدة

قال الأستوى في ألغازه : شخص يجب عليه تحصيل بول ليتطهر به عن وضوئه ،  
وغسله ، وإزالة نجاسته ؛  
وصورته : جماعة معهم قبتان ، فصاعدا من الماء ، وذلك لا يكفيهم لطهارتهم ؛  
ولو كانوا ببول ، وقدره مخالفنا للماء في أشد الصفات ؛ لم يغيره ، فانه يجب عليهم الخلط  
على الصحيح ، ويستعماون جميعه . كما بسطه الرافعى في أول الشرح ؛

### المسائل

التي لا يتنجس منها الماء القليل ، والمائع بالمللقة عشر

### الأولى

المية التي لادم لها سائل بشرطها ؛

### الثانية

ملا يدركه الطرف ، وفيه تسع طرق ؛  
أحدها : يعنى عنه في الماء ، والثوب ؛  
والثاني : لا ، فيهما ؛  
والثالث : يتنجس الماء دون الثوب ، لأن الثوب أخف حكما في النجاسة ؛  
والرابع : عكسه ، لأن للماء قوة في دفع النجاسة ؛  
والخامس : تنجس الماء ، وفي الثوب قولان ؛  
والسادس : عكسه ؛  
والسابع : لا يتنجس الماء ، وفي الثوب قولان ؛  
والثامن : عكسه ؛  
والتاسع : وهو أصح الطرق فيهما قولان ؛ أظهرهما عند النوى : الملوه  
وهذه المسئلة نظير مسئلة ولاية الفاسق النكاح في كثرة طرقها ، وقد تقدمت ؛

### الثالثة

الهرة : إذا أكلت نجاسة ، ثم غابت بحيث يحتمل طهارة قمها : فإنه باق على نجاسته .

ولو ولغت في ماء قليل ، أو مائع : لم ينجس .  
وألحق المتولى بها السبع إذا أكل جيفة .  
وخالفه الغزالي لانتفاء المشقة بعدم الالتلاط .

### الرابعة

أقواء الصياند ، كالمهرة . قاله ابن الصلاح في فتاويه .

### الخامسة

اليسير من دخان النجاسة : صرح به الرافعي في صلاة الخوف .

### السادسة

اليسير من الشعر النجس : صرح به في زوائد الروضة .  
قال في الخادم : وينبغي أن يلحق به الريش .  
قال : إلا أن أجزاء الريشة الواحدة لكل جزء منها حكم الشعرة الواحدة .

### السابعة

الحيون الذي على منقاره نجاسة غير الآدمي إذا وقع في الماء ، أو المائع : لا ينجسه على الأصح ، لمشقة الاحتراز : صرح به الشيخان ، وسواء فيه الطاهر ، وغيره .

### الثامنة

هبار السرجين : صرح به الرافعي ، وأسقطه من الروضة .

### التاسعة

ذرق مائشروء في الماء ، والمائع ، وبوله .  
قال الأذرعى في القوت : لاشك في الفرو عنه ، ولم أره منصوباً .  
قلت : قال القاضي حسين : أو جعل سمكاً في حب (١) ماء ، فمعلوم أنه يبول فيه ، ويروث فيعفى عنه للضرورة ، وكلنا في تعليق البندنجي ، وتله التمولي في الجواهر عن أبي حامد :

(١) الحب بضم الحاء المهملة : الخابية

## العاشرة

غسالة النجاسة بشروطها ، فانها ماء قليل لاقى نجاسة ، ومع ذلك لا ينجس ،  
وقد صرح باستثنائها في العجائب ، والمهمات ، وابن الملقن في نكت التنبيه ،  
وقد جمعت هذه الصور في الخلاصة ، فقلت ؛ بعد قولى في آخر بيت :  
وما دونها :

نجاسة تنجس ، إلا في صور مائل عرفا : من دخان ، أو شعر  
ومن غيار ، وقليل ما بصر يدركه ، ومنفذ . لامن شر  
والقم في الصبيان ، أو في الهره غابت بحيث قد ظننا طهره  
والميت مامنه دم لم يطرح ولم يكن تغير في الأرجح  
أما الذى يطرح في حياته والنشومنه فاعف ، لاماته  
وذرق ناش ، والغسالات ، كما حرر ، والمانع ، والثوب كما

## باب السواك

المواضع التي يتأكد فيها السواك سبعة ، نظمتها في بيتين وهما :  
يسن استيالك كل وقت ، وقد أنت مواضع بثة كيد خص المبشر  
وضوء ، صلاة ، والقران ؛ دخوله ؛ لبيت ؛ ونوم ؛ وانتباه . تغير

## باب أسباب الحدث

### ضابط

قال ابن القاص في التلخيص : لا يبطل شيء من العبادات بعد انقضاء عمله إلا الطهارة  
إذا انقضت ، ثم أحدث تبطل ؛

### ضابط

قال ابن القاص أيضا : لا يبطل الطهارة طهارة ، إلا في المستحاضة والسلس .  
وعبر الأسنوى في الغارز ، عن ذلك بقوله : لنا طهارة لا تبطل بوجود الحدث ؛  
وتبطل بعدمه وهى : طهارة دائم الحدث :

### فائدة

قال الأسنوى : رجل ليس في صلاة يحرم عليه أن يأتي بنوع من الذكر والقرآن ،  
لكونه محدثا حدثا أصغر ؛

وصورته : في خطبة الجمعة ، بناء على اشتراط الطهارة فيها ،  
قال : وقل من صرح بذلك ، وقد قطن لها الجرجاني ، فعلها في البلغة من الحرمات

## قائدة

قال المحب الطبري والأسنوي : إذا مست المرأة ختانها لا ينتقض وضوءها لأن الناقص من فرجها ملتقى الشفرين خاصة :

## باب الامتنعاه

قال الأسنوي : لنا صورة لا يشترط فيها طهارة الحجر المستنجى به ، وذلك عند إرادة الجمع بين الماء والحجر ، صرح به الجليل في الإعجاز ، نقلا عن الغزالي في بعض كتبه ، فظن لذلك وقيد به ما أطلقه الرافعي وغيره :

قلت : لكن البلقيني ضعفه في فتاويه ، وقال إنه غير معتد به :

قال : إلا أنه يكفي مرة ، ولا يحتاج إلى الثلاث :

## باب الوضوء

### ضابط

لا يسقط الترتيب إلا في صورتين :

إحداها : إذا انغمس في الماء بنية رفع الحدث ولم يمكث ، كما صححه النووي ؛

الثانية : جنب غسل بدنه إلا لرجليه ، أو عضوا من أعضائه وضوئه ، ثم أحدث ، لم

يؤثر الحدث فيما بقي بغير غسل ، فيغسله عن الجنابة مقدما ومؤخرا ومتوسطا :

ويقال : وضوء خال عن غسل الرجلين :

وهذه صورته :

قال ابن السبكي : ونظير ذلك أن يقال ، لنا وضوء مشتمل على غسل الرجلين ، ومع

ذلك لا يحسب .

وصورته في لباس الخف : إذا مسح ثم غسل رجله وها في الخف ، فان البغوى ذكر

في فتاويه : أنه لا يصح غسلهما عن الوضوء ، حتى لو انقضت المدة أو نزع ، لزمه إعادته :

غسلهما لأنه لم يغسل الرجلين غسل اعتقاد الفرض ، فان المرض سقط بالمسح .

قال : ويحتمل خلافه ، لأن تارك الرخصة إذا أتى بالأصل لا يقال إنه لم يؤد الفرض

ورده ابن السبكي : بأن الغسل لم يقع إلا وقد ارتفع حدثهما :

## المواضع

التي يستحب فيها الوضوء

وقامت في الخلاصة في ثمانية أبيات وهي :

ويندب الوضوء للقراءة والعلم شرعيا ، وللرواية

وللدخول مسجد : وإن غضب  
والسعي ، والوقوف ، والزيارة  
وجنب ، للشرب والطعام  
مع غسل فرج ، لالذات الدم ما  
وعاين ، مع غسله للباطن  
وقص شارب ، ونقل الخطبة  
كل ما قيل بنقصه الوضوء  
وغيبة ، وكل زور ، ككذب  
والنوم ، والتأذين ، والإمامه  
والعود للجماع والمنام  
لم ينقطع ، وكره تركه انتمى  
وصبه على المعين الواهن  
وشكه وحمله للميت  
ومن يزد عيادة معترض

### شروط الوضوء

قلت فيها نظما :

وللناس في شرط الوضوء تخالفت  
فأولها : الماء الطهور وعلمه  
وإعدام مانأفي وقعد لمانع  
وطهر محل الغسل ، فافهم واتند  
وتميزه فرضا من النفل ، وليكن  
وفي امرأة : إنقاء حيض ، وشبهة  
وتقديم الاستنجا ، وحشو لمنفسد  
وإبلاؤه بين الوضوء ، وحشوه  
واعلم أن جميع شروط الوضوء شروط للغسل :  
وقد أوضحت ذلك في كتابي الخلاصة ، فقلت :

شرط الوضوء كالغسل مطلق ، وظن  
أثناءه الردة ألغى ما بقى  
والعقل والإسلام لكن أحيث عن  
ونقد مانع كفي التشقي

### ضابط

قال الماوردي : ليس في أعضاء الطهارة عضوان ، لا يستحب تقديم الأيمن منهما إلا  
الأذنين ، فانه يستحب مسحهما دفعة :  
قال ابن الرفعة : وزاد عليه بعضهم الخدين :

### باب مسح الخلف

لا يجب إلا في صورة واحدة :  
وهي : أن يكون لا يلبس بشرطه ، ودخل وقت الصلاة ومعه ما يكفيه لو مسح ، ولا

يكفيه لو غسل ، فالظاهر - كما ذكره ابن الرفعة في الكفاية - وجوب المسح ، لقدرته على الطهارة الكاملة .

قال الأسنوى : وما ذكره تفقها ولم يظفر فيه بنقل ،

وقد نقل الروياني في البحر : الاتفاق عليه :

ولو أرقق المتوضئ في الحدث ، ومعه ما يكفيه إن مسح ، لا إن غسل ، لم يجب لبس الخلف لمسح عليه ، كما صححه الشيخان ، والفرق واضح ، فإن في الأول تفويت ما هو حاصل بخلاف الثاني .

### فائدة

قال البلقيني : نظير مسح الخفت المغصوب ، غسل الرجل المعصوبة ،

وصوره : أن يجب قطعها ، فلا يمكن من ذلك .

### باب الغسل

قال النووي وغيره : لا يعرف جنب يحرم عليه الصلاة والطواف ونحوها دون القراءة

واللبس إلا من تيمم عن الجنابة ثم أحدث .

### باب التيمم

قال ابن القاص : كل شيء يبطل الطهارة ، ففي الصلاة وغيرها سواء ، لإلارؤية الماء

في الصلاة للتيمم .

وزاد في القديم ، النوم في الصلاة .

### ضابط

لا يجمع بين الفرضين بتيمم إلا الجنائز والوطء ، فانهما يجوزان مع فرض آخر ويجوز

مرات من كل بتيمم .

### فائدة

قال الأسنوى : شخص لا يصبح تيممه إلا بعد تيمم غيره ، وهو المصلي على الجذرة

لا يصبح تيممه حتى ييمم الميت أو يغسل .

### فائدة

مسافر سفر مباح ، صلى صلوات : بغضها بالوضوء ، وبعضها بالتيمم يازمه قضاء

ما صلاه بالوضوء ، دون التيمم .

وصورته : أن يكون أجنب ، ونمى ، وكان يصلي بالوضوء قارة ، وبالتيمم قارة

أخرى ، فإنه يجب قضاء ما صلاه بالوضوء دون التيمم ، لأن التيمم يقوم مقام الغسل .

### ضوابط

قال في الروضة ، نقلا عن الجرجاني : كل من صح إحرامه بالفرض : صح إحرامه بالنفل إلا ثلاث : فاقد الطهورين ، وفاقد السترة ، ومن عليه نجاسة . عجز عن إزالتها .

ويزاد رابع ، على وجه ضعيف ، وهي : المتحيرة ؛

### ضابط

قال في المعاينة : ليس لنا وضوء يبيح النفل دون الفرض ، إلا في صورة واحدة . وذلك الجنب إذا تيمم ، وأحدث حدثا أصغر ووجد ماء يكفيه للوضوء فقط . . فتوضأ ، فإنه يباح له النفل دون الفرض :

### باب النجاسات

الحيوان طاهر ، إلا الكلب ، والخنزير ، وفروعهما .  
والميتات نجسة ، إلا السمك والجراد بالإجماع والآدمي على الأصح ، والجنين الذي وجد في بطن المذكاة ، والصيد الذي لم تدرك ذكاته ، والمقتول بالضغط ، والبعير .  
النناد :

ولا حاجة إلى استثنائها في الحقيقة : لأنها مذآاة شرعا ،

واستثنى على رأى : ما لا دم له سائل .

### ضابط

الدم نجس ، إلا الكبد ، والطحال ، والمسك ، والعلقة في الأصح ، والدم المحبوس .  
في ميتة السمك ، والجراد ، والجنين ، والميت بالضغط والسهم ، والمني ، واللين .  
إذا خرجا على لون الدم ، والدم الباقي على اللحم والعروق : لأنه ليس بمسفوح ، ودم السمك على وجه ، والمتحلب من الكبد ، والطحال على وجه ، والبيضة إذا صارت دمة على وجه .

### ضابط

قال ابن مريج في كتابه تذكرة العالم :  
جميع ماخرج من القبل ، والدبر نجس ، إلا الولد ، والمني .  
قلت : ويضم إليه المشيمة على الأصح .

### قاعدة

قال القمولى فى الجواهر : النجس إذا لاقى شيئاً طاهراً ، وهما جافان : لا ينجسه .  
قال : ويستثنى صورة ، وهى : ما إذا أصبغ الخبز على دخان النجاسة فى التنور ، فإن  
ظاهر أسفله ينجس ، فيغسل بالماء .  
قال : وذكر القاضى : أن دخان النجاسة لو أصاب ثوباً رطباً : نجسه ، أو يابساً  
خروجها .

### ضابط

قال الجرجاني فى الشافى : ليس فى النجاسات ما يزال ينجس غير صورتين :  
أحدهما : الدباغ يجوز بالنجس .  
الثانى : قلة من الماء نجسة مفردة ، وقلة أخرى نجسة ، فجمعها ولا تغير : طهرتا .  
فقد توصلنا إلى إزالة النجاسة بالنجاسة .

### تقسيم النجاسات أقسام

أحدها : ما يعنى عن قليله وكثيره ، فى الثوب ، والبدن ، وهو : دم البراغيث ،  
والقمل ، والبعض . والبثرات : والقيح . والصديد : والدمامل : والقروح : وموضع  
القصد ، والحجامة ، ولذلك شيطان :

أحدهما : أن لا يكون بفضله : فلو قتل يرغوثة فتاوت به ، وكثر : لم يعف عنه .  
والآخر : أن لا يتفاحش بالإهالك ، فإن للناس عادة فى غسل الثياب .  
فلو تركه سنة مثلاً ، وهو متراكم : لم يعف عنه ، قاله الإمام .  
وعلى ذلك حمل الشيخ جلال الدين المحلى قول المنهاج « إن لم يكن يجرحه دم  
كثير » :

الثانى : ما يعنى عن قليله : دون كثيره ، وهو : دم الأجنبى ، وطين الشازع المتيقن  
بنجاسته :

الثالث : ما يعنى عن أثره : دون عينه ، وهو : أثر الاستنجاة ، وبقاء ريش ، أو  
تلون عسر زواله :

الرابع : ما لا يعنى عن عينه ، ولا أثره ، وهو ما عدا ذلك .

### تقسيم ثان

ما يعنى عنه من النجاسة أقسام

أحدها : ما يعنى عنه فى الماء ، والثوب ، وهو : ما لا يدركه الطرف ، وغبار النجس

الجفاف ، وقليل الدخان : والشعر : وفم المرأة : والصبيان :  
ومثل الماء : المائع ، ومثل الثوب : البدن ،  
الثاني : ما يعنى عنه في الماء ، والمائع : دون الثوب والبدن ، وهو الميتة التي لا دم لها  
سائل . ومنفذ الطير : وروث السمك في الحب : والدود الناشئ في المائع .  
الثالث : عكسه ، وهو : الدم اليسير : وطين الشارع : ودود القز إذا مات فيه :  
لا يجب غسله : صرح به الحموى . وصرح القاضي حسين بخلافه :  
الرابع : ما يعنى عنه في المكان فقط ، وهو ذوق الطيور في المساجد ، والمطاف ، كما  
أوضحت في البيوع : ويلحق به ما في جوف السمك الصغار ، على القول بالغفو عنه ، لعسر  
تبعها وهو الراجح .

### الصور التي استثني

فيها الكلب ، والخنزير من الغفو  
الأولى : الدم اليسير من كل حيوان : يعنى عنه ، إلا منهما : ذكره في البيان :  
قال في شرح المهذب : ولم أر لغيره تصريحاً بموافقته ، ولا مخالفته :  
قال الأسنوى : وقد وافقه الشيخ نصر المقدسى في المقصود :  
الثانية : يعنى عن الشعر اليسير ، إلا منهما . ذكره في الاستقصاء :  
الثالثة : يعنى عن النجاسة التي لا يدركها الطرف ، إلا منهما : ذكره في الخادم  
بجنا .

الرابعة : الدباغ يطهر كل جلد ، إلا جلدهما : بلا خلاف عندنا :  
الخامسة : يعنى عن لون النجاسة أوريحها ، إذا عسر زواله ، إلا منهما : ذكره  
في الخادم بجنا .  
السادسة : قال في الخادم : ينبغي استثناء نجاسة دخان نجاسة الكلب والخنزير ،  
لغلظهما ، فلا يعنى عن قليلها :

### فائدة

نظير التفرقة بين الصبي الذي لم يأكل غير اللبن ، والذي أكل غيره في البول :  
التفرقة بين السخلة التي لا تأكل غير اللبن والتي أكلت غيره في الأنفحة .

### باب الحيض

يتعاقب به عشرون حكماً : اثنا عشر حرام . تسعة عليها :  
الصلاة . وسجود التلاوة . والشكر . والطواف . والصوم . والاعتكاف . ودخول  
المسجد ، إن خافت تلويثه ، وقراءة القرآن ، ومسّه ، وكتابته على وجهه :

وزادى المهذب : الطهارة .  
وزاد المحاملى : حضور المحتضر :  
وثلاثة على الزوج :  
الوطء ، والطلاق ، وما بين البسرة والركبة على الأصح .  
وثمانية غير حرام :  
الباوغ ، والاغتنال ، والعدة ، والاستبراء ، وبرائة الرحم ، وقبول قولها فيه ،  
وسقوط الصلاة ، وطراف الوداع .

### ضابط

حيث أبيحت الصلاة أبيع الوطء ، إلا فى المتحيرة ، والى انقطع دمها ، ولم تجد  
ماء ولا ترابا ، تصلى ، ولا توطأ .

### ضابط

حيث أطلق الشهر فى الشرع : فالمراد به الهلالى ، إلا فى المبتدأة غير الميزة ، وفى  
المتحيرة ، وفى الأشهر الستة المعتبرة فى أقل مدة الحمل ، فلإنها عدلية قطعا ، قاله  
البلقنى .

### باب الصلاة

قال الصدر موهوب الجزرى : لا يعذر أحد من أهل فرض الصلاة فى تأخيرها عن  
الوقت إلا نائم ، وناس : ومن نوى الجمع بسفر ، أو مرض ، ومكره على تأخيرها ،  
ومشغل بانقاذ غريق ، أو دنع صائل ، أو صلاة على ميت خيف انفجاره : ومن خشى  
فوت عرفة على رأى ، وفاقد الماء : وهو على بئر لا تنهى إليه النوبة حتى يخرج الوقت  
وعار فى عراة لا تصل إليه السترة ، حتى يخرج : ومقيم عجز عن الماء ، حتى يخرج  
الوقت :

### باب تارك الصلاة

قال الصيمرى : ليس لنا شهادة يقتل أحد بتركها ، إذا صح بمقتده ، إلا الصلاة ،  
لشبهها بالإيمان :

### باب الأذان

#### الصلاة أقسام

تسم يؤذن لها ويقام ، وهى : الصلوات الخمس ، والجمعة :

وقسم لا يؤذن لها ولا يقام ، وهي : المتلوة : وللنوافل ، والجنائز ،  
وقسم يقام لها ولا يؤذن ، وهي : الفوائت المجتمعة غير الأولى ، والأولى على قول  
وجمع التأخير إذا قدم الأولى على قول .  
وقسم لا يؤذن لها ولا يقام ، ولكن يتأدى لها : الصلاة جامعة ، كالكسوف ،  
والاستسقاء ، والعيدين .

### ضابط

قال الإمام : لا يتولى أذانان ، إلا في صورة واحدة ، وهي : ما إذا أذن للفائتة قبل  
الزوال ، فلما فرغ زالت ، فإنه يؤذن للظهر .  
وامتدرك النووي أخرى ، وهي : ما إذا أذن آخر أذان الوقت إلى آخره ، ثم أذن وصلى  
فلما فرغ دخل وقت أخرى .

### ضابط

لا يسن الأذان في غير الصلوات ، إلا في أذان المولود ، وعند فنول الغيلان ، كما في  
الحديث ، ولا تسن الإقامة لغير الصلاة ، إلا في أذن المولود اليسرى .

### باب استقبال القبلة

هو شرط في صحة الصلاة ، إلا في شدة الخوف ، ونفل السفر ، وغريق على لوج  
لا يمكنه ، ومربوط بغير القبلة ، وعاجز لم يجد وجهها ، وخائف من نزوله عن راحته  
على نفسه ، أو ماله ، أو انقطاع رفقته .  
واستثنى في المعاينة ، من نفل السفر ما ينذر ولا يتكرر : كالعيدين ، والكسوف ،  
والاستسقاء . لأنها نادرة ، فلا تدعو الحاجة إلى ترك القبلة فيها .  
وهو استثناء حسن ، إلا أن الأصح خلافه .

### ضابط

لا يتعين استقبال غير القبلة إلا في مسألة على وجه ، وهي : ما إذا ركب الحمار  
منكوساً ، فصلى التفل إلى القبلة ، فإن القاضي حسين قال في الفتاوى : يحتمل وجهين :  
الجواز ، لكونه مستقبلاً والمنع ، لأن قبلته وجه دابته ، والمادة لم تجر بركوب الحمار  
معكوساً .